



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



الموضوع:

الشاهد النحوي عند ابن هشام الأنصاري وعبدہ الراجحي في كتابي: مغني اللبيب عن كتب الأعراب والتطبيق النحوي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إشراف:

أ.د. عزالدين جلاوي

إعداد الطالبتين:

- لامية بن درميح

- شيما بلقمري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عادل رماش	أستاذ محاضر - ب	رئيسا
أ.د. عزالدين جلاوي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد الكريم بن محمد	أستاذ محاضر - أ	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2021-2022 الموافق لـ: 1442-1443هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

النمل: ١٩

نجر

إهداء

إلى نفسي التي تعبت كثيراً في إنجاز هذا العمل

إلى من قال جلّ وعلا في حقّهما: «وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ

رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا» والديّ العظيمين

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي

إلى قامات الأدب العربيّ الدكتور "عز الدين جلاوجي" بصفة خاصة واللجنة

المناقشة بصفة عامة

أهدي ثمرة جهدي

لامية.

إهداء

إلى من أوصى الرحمن بالإحسان إليهما

إلى من لا أعيش بدونهما

إلى من كان حلمهما أن أصل إلى هنا

إلى الأغلى من روعي أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى أختي وصديقتي الغالية

إلى من لا تحبو الحياة بدونهما أخوأي

إلى من كانت معي في طريق النجاح وانخير صديقتي لامية

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

إنّ مسألة صعوبة القواعد النحوية ونفور المتعلمين من الإقبال على تعلّمها شغلت بال النحاة فترة من الزمن، خاصة إذا ما تعلّق الأمر بعلم النحو، باعتباره عماد اللغة العربية، قضية جعلتهم يصبّون جلّ اهتمامهم في البحث عن أيسر السبل لعرض هذا المحتوى المعرفي، وبالتالي تحبيبه في نفوس من يرغبون في تعلّمه، فكان الشاهد النحويّ هو منهجهم في ذلك من خلال الاستشهاد لكلّ ما يقومون بعرضه بمصدرٍ من مصادره والمتمثلة في: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف وكلام العرب منظومه ومنثوره، ولهذا جاءت مذكرتنا موسومة بـ: الشاهد النحوي: موازنة بين كتابي مغني اللبيب عن كتب الأعراب والتطبيق النحوي، وكان هدفنا من هذه الدراسة تسليط الضوء على شخص ابن هشام وعبد الرّاجي من خلال دراسة الشاهد في كتابيهما، ومحاولة إبراز أسلوب كلّ منهما في استعمال وتوظيف الشاهد، وأيضاً رغبتنا في إضفاء شيء جديد للدراسات التي تناولت موضوع الشاهد، حيث لم يسبق لأحد دراسة الشواهد النحوية عند هذين العالمين.

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع: كون الشاهد النحوي واحد من الأسس التأسيسية في النحو العربي، إضافةً إلى ميولنا لدراسة نحوية، ومحاولة سدّ ولو جزء بسيط من الثغرات الموجودة فينا من الجانب النحوي، وقد قام هذا العمل على إشكالية رئيسية وهي: كيف تعامل كلّ من ابن هشام وعبد الرّاجي مع الشاهد النحوي؟ تفرعت منها جملة من التساؤلات من بينها:

- ما مفهوم الشاهد؟ وما أنواعه؟
- فيم تمثلت المعايير والضوابط التي حددها النحاة للاحتجاج؟
- ما الجديد الذي أضافه عبد الرّاجي لتعليمية النحو من خلال دراسته للشاهد؟

وللإجابة على هاته الأسئلة، وضعنا خطة بحثية حوت مقدمة وفصلين، مع خاتمة كالتالي:

الفصل الأول: وكان الشاهد النحوي محور حديثنا فيه، تضمن خمسة مباحث عنوانها كالاتي:

- المبحث الأول: نشأة الشاهد وتطوره.
- المبحث الثاني: مفهومه.
- المبحث الثالث: الفرق بين الاستشهاد والتمثيل والاحتجاج.
- المبحث الرابع: أنواع الشواهد النحوية.
- المبحث الخامس: منزلة الشاهد في النحو العربي.

أما الفصل الثاني: فكان دراسة تطبيقية حول الشاهد، تضمن ثلاثة مباحث عُنوانت على التوالي بـ: باب الجملة الاسمية، باب الجملة الفعلية وباب التوابع، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي الذي رأيناه مناسباً لدراستنا، مع جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري.
- التطبيق النحوي لعبدہ الراجحي.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي.

بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة من بينها:

- رسالة دكتوراه بعنوان: النحو الكوفي في دراسة العراقيين المعاصرين النصف الثاني من القرن العشرين الطالب عزيز يوسف محمود.

- مذكرة ماجستير بعنوان: الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري لمأمون تيسير ومحمد مباركة.

دون أن ننسى الصعوبات التي واجهتنا ولعل أبرزها ندرة المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الجزء التطبيقي. وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور "عز الدين جلاوي" الذي قدم لنا يد العون، ولم يبخل علينا بإسداء النصائح والتوجيهات التي قومت هذه المذكرة وحددت معالمها.

مدخل:

الدّرس النّحويّ

الدّرس النّحويّ: نشأته، مفهومه، مدارس وأبرز أعلامه:

لا يخفى على أحد أنّ علم العربية أو ما يُسمى علم النّحو، كانت له أهمية بالغة في صون لسان العربيّ من الخطأ؛ بدءاً من كلام المولى -عزّ وجلّ- المنزّل على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- حينما شاع اللّحن في فترة مجيء الإسلام ودخول الأعاجم في الدين، والرغبة في قراءة كتاب الله، إذ وجب آنذاك وضع ضوابط وقواعد يعمل بها كل من يقرأ القرآن الكريم، فكان "علم النّحو" رحب الصدر في حمله رسالة سامية وهي الحفاظ على كتاب الله أولاً، وحماية اللغة العربية وتخليصها من كل الشوائب التي علقت بها لضمان النطق الفصيح والسليم ثانياً.

أولاً: نشأة النّحو:

إنّ نفشي ظاهرة اللّحن دفع القوم إلى الاجتهاد لحفظ العربية وتيسير تعلّمها للأعاجم، فشرعوا يتكلمون في الإعراب وقواعده حتى تمّ لهم مع الزمن هذا الفن، والذي تجمع عليه المصادر أنّ النّحو نشأ بالبصرة، وبها نما واتّسع وتكامل وتفلسف، وأنّ رؤوسه بنزعتيه السماعية والقياسية كلهم بصريون، فأول من أرسل في النّحو كلاماً "أبو الأسود الدؤلي" المتوفى سنة (67هـ)، وقيل أنّ "علي بن أبي طالب" ألقى على "أبي الأسود" شيئاً من أصول هذا النّحو ثم قال له: «انح هذا النّحو» فسمي الفن نحواً⁽¹⁾.

وقيل إنّ أول من تكلم فيه: "تصر بن عاصم" المتوفى سنة (89هـ)، وقيل "عبد الرحمان بن هرمز" المتوفى سنة (117هـ)، وقيل لم يصل إلينا شيء عن أحد قبل "يحي بن يعمر" المتوفى سنة (129هـ)، و"ابن أبي إسحاق الحضرمي" المتوفى (117هـ)، وقيل وقيل... الخ.⁽²⁾

(1)- سعيد الأفغاني: من تاريخ النّحو، دار الفكر، لبنان، ط1، 1978م، ص 27.

(2)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ومن يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود الدؤلي في "تاريخ دمشق لابن عساكر" مثلاً، ثم يفكر في توارده أكثر المصادر على جعله واضح الأساس في بناء النحو لا يستبعد ذلك، فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر، وحسبك اختراعه "الشكل"⁽¹⁾ الذي عرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتثوين، وهو ما أجمعوا عليه قديماً ولم يشك فيه أحد حديثاً، والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو؛ ولعله أعظم خدمة قدّمت للعربية حتى الآن. ومع ما عرف عن أبي الأسود من ذكاء وعقل وروية، يجعلنا نقطع بأنه وضع أساساً بنى عليه من بعده؛ فصحيفته المعروفة بـ: "التعليقة" عند النحاة، إذا أردنا معرفة محتوياتها لم نحظ بما يطمأن إليه، بل تجاوز معرفتها العلماء مع شدة حرصهم عليها.⁽²⁾

وأخذ عن أبي الأسود: يحيى بن يعمر، عنبة الفيل، ميمون الأقرن، نصر بن عاصم، عطاء بن أبي الأسود وأبو نوفل بن أبي عقرب، وعن هؤلاء أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة، ثم نشأ بعد نحو مائة عام من تلاميذهم من ذهب إلى الكوفة فعلم بها، وكان منه ومن تلاميذه ما يسمى بـ: "مدرسة الكوفة".⁽³⁾

ثانياً: مفهوم النحو:

أ- لغة:

يقول ابن منظور (ت 711هـ) في معجمه الشهير: نحاً بمعنى النحو، وهو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق يكون ظرفاً واسماً، نحاه ينحوه نحواً وانتحاه، يقول الجوهري: نحوت نحوك أي قصدت قصدك، وعند ابن السكيت نحاً نحوه إذا قصدته، ونحاً الشيء ينحوه إذا حرّفه، ومنه سمي النحويّ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب.⁽⁴⁾

(1) ابن عساكر: تاريخ دمشق الكبير، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط²، 1163، ص 7.

(2) ينظر: سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص 29 30.

(3) المصدر نفسه، ص 31 32.

(4) ابن منظور: لسان العرب، مادة (نح)، دار صادر، بيروت، لبنان، مج¹⁴، ط¹، د.ت، ص 214.

وورد في معجم العين في باب النون مادة (نحا): النحو القصد، نحو الشيء نحوت أي قصدت قصده، وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية فقال للناس انح نحو هذا وسمي نحواً.⁽¹⁾

نستنتج من هذه التعريفات أن أبرز معاني النحو لغة وأكثرها تداولاً هي "القصد"، وهو أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي.

ب- اصطلاحاً:

مما لا شك فيه أن النحو في بداياته الأولى وبالتحديد في العصر الذي عاش فيه أبو الأسود الدؤلي، كان عبارة عن أفكار، إذ لم يكن علماً قائماً بذاته ولم يعرف وضوحاً في منهجه ومصطلحاته لأن الفكر العربي آنذاك لم يكن على درجة كبيرة من النضج العلمي، غير أن هذا المصطلح كانت له بدايات تحولت بعد ذلك إلى علم قائم بذاته سمي بـ: "علم النحو"، ولعل أقدم محاولة لتعريف هذا المصطلح ما ذكره "ابن السراج" (ت316هـ) في كتابه "الأصول": «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيهم استقراء كلام العرب».⁽²⁾ فقد كان ابن السراج أول من عرف علم النحو، وليس هذا في الواقع تحديداً لحقيقة النحو بقدر ما هو تعريف بمصادره وبيان للهدف من تدوينه ودراسته.

وعرفه "ابن جني" (ت392هـ) في كتابه الخصائص - ولا يزال هذا التعريف يؤخذ به إلى الآن - بقوله: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها

(1)- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، مج4، ط1، 2003،

ص .

(2)- ابن السراج: الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1996، ص

ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا، ثم اختص به انتحاء هذا القبيل من العلم.⁽¹⁾

ومن خلال هذا التعريف نرى أنّ النحو هو محاكاة العرب طريقة كلامهم، والواضح أنّه ميز بين نوعين من دراسة الكلمة؛ أولها الإعراب الذي يعني تغيير آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين وهو داخل في ما اختصّ بعد ذلك باسم النحو، والثاني هو ما يعنى بدراسة بنية الكلمة مفردة وهو الذي اختصّ باسم الصرف.

ثالثًا: المدارس النحوية:

1- مدرسة البصرة:

تعدّ البصرة أسبق مدن العراق اشتغالًا بالنحو، حيث احتضنته مدة قرن من الزمان قبل أن تشتغل به الكوفة التي كانت بدورها أسبق من بغداد، فالبصرة هي التي أشادت صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة منشغلة بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار.⁽²⁾ وكان القدماء يعرفون ذلك فنصّوا عليه بعبارات مختلفة، ومن ذلك قول ابن سلّام: وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية.⁽³⁾

ومن هنا يمكن إيجاز أسباب أسبقية البصرة على غيرها من مدن العراق في الاشتغال بالنحو فيما يلي:

– موقعها الجغرافي؛ فهي على طريق البادية ممّا يلي العراق، وأدنى المدن إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار.

(1)- ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج¹، ط⁴، دت، ص 34.

(2)- ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف للنشر، القاهرة، ج¹، ط⁶، 1989، ص 17.

(3)- ابراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، ط¹، 2007، ص 23.

– كان على قرب منها "المربد" الذي اتخذه العرب سوقاً وصار في الإسلام صورة معدلة لـ "عكاظ" في الجاهلية.

– أن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة وأكثرهم من قيس وتميم. (1)

فالبصرة كانت مهد النحو، بها ظهر وعلى أيدي رجالها ذاع وانتشر، وعندهم تلقاه أبناء العربية.

➤ خصائص المنهج البصري:

لقد أجمع النحاة قديماً وحديثاً على أن منهج نحاة البصرة يقوم على خصائص تبعده عن نظرة نحاة الكوفة، وقد توصل الباحثون إلى حصر هذا المنهج في النقاط التالية: (2)

– كان البصريون يتمسكون بمبدأ الكثرة ولا يحيزون القياس إلا على الأكثر المشهور.

– كانوا يعتمدون على السماع الوارد عن العرب الفصحاء، ويتشددون في فصاحة العربي الذي تؤخذ عنه اللغة، فكانوا يأخذونها من أهل البدو.

– كانوا لا يطمئنون إلى كل رواية ترد عن العرب الجاهلية إلا بعد تدقيق وتمحيص، فوضعوا مقاييس لتصحيح هذه الروايات الواردة عن العرب. (3)

2- مدرسة الكوفة:

نشأت مدرسة الكوفة بعد البصرة، ومؤسسها "أبو جعفر الرؤاسي" الذي أخذ النحو عن عيسى بن عمرو، وعن أبي عمرو بن العلاء، ومن أهم أعلام هذه المدرسة أيضاً: "الكسائي" الذي كان شيخ القراء في الكوفة، إلى جانب "الفراء" و"ثعلب"، وهذا الأخير من أهم مصنفاته "مجالس ثعلب"، وأيضاً "ابن السكيت" صاحب كتاب "إصلاح المنطق"، فهؤلاء العلماء يمثلون أهم أعلام مدرسة الكوفة. (4)

(1)- ينظر: المصدر نفسه، ص 25.

(2)- ينظر: التواتي بن التواتي: المدارس النحوية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، ص 76.

(3)- ينظر: التواتي بن التواتي: المدارس النحوية، ص 76.

(4)- ينظر: إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، ص 86.

➤ خصائص المنهج الكوفيّ:

قام على مجموعة من النقاط الأساسية والمتمثلة فيما يلي:

- اعتمادهم في السماع على القليل النادر، وجعلهم من هذا القليل النادر أصلًا يُقاس عليه.
- التوسع في قبول القراءات القرآنية بسبب توسعهم في أصول اللغة، فكانوا يأخذون بكل القراءات سواء كانت شاذة أم غيرها.
- عدم الالتفات إلى قوانين المنطق والأقيسة العقلية وتوسعهم في الرواية، فكما قيل أنّ أهل البصرة أصحاب علم وفلسفة، فأهل الكوفة أصحاب فقهٍ وحديثٍ وقراءة.
- أنّ الكوفيّين توسعوا في القياس لأنهم لم يرتبطوا بكثرة الشواهد للقضية الواحدة، وإنّما يضعون القاعدة على المثال الواحد أو بيت من الشعر الواحد.⁽¹⁾

وخلاصة القول أنّ الكوفيّين كانوا أكثر جرأة في موقفهم، وأكثر حرية في منهجهم، في حين كان البصريون متحفّظين، وأنّ منهجهم فيه ميل شديد إلى التّعديد، فكان أقرب إلى طريقة التعليم ومذهب العلماء المقنّنين، في حين أنّ منهج الكوفيّين كونه أقرب إلى فهم طبيعة اللغة، كان بذلك مذهب العلماء الحافظين.

3- مدرسة بغداد:

ظهرت متأخرة عن المدرستين البصرية والكوفية، في بغداد في القرن الرابع للهجرة، ونشأت هذه المدرسة في ضوء التقارب بين منهج مدرستي البصرة والكوفة؛ أي أنّ أصحاب هذه المدرسة أرادوا أن يجمعوا بين منهج المدرستين، ساعد على نشأتها موقعها، فهي كانت مقصد الكوفيّين والبصريّين جميعاً، وكانت بغداد عاصمة الخلافة

(1)- ينظر: التواتي بن التواتي: المدارس النحوية، ص 93.

الإسلامية وموطن الأعمال فيها، لذلك وجدنا أنّ المذهب البغداديّ النحويّ في حقيقة أمره هو مذهب "انتخابي" (1) أي أنه مذهب منتخب بين مدرستي البصرة والكوفة].

فهذا المنهج جمع الخصائص المنهجية للمدرستين السالفتين الذكر، ومن أعلام هذه المدرسة: ابن كيسان، ابن السراج، الزجاج، ابن شقير، ابن الخياط، أبو علي الفارسي، ابن جني... وغيرهم. (2)

وعلى الرغم مما قيل أنّ معظم علماء هذه المدرسة كانوا يميلون إلى الآراء الكوفية، إلّا أنهم تعمقوا في منهج المدرستين البصرية والكوفية، واستطاعوا النفوذ إلى كثير من الآراء الجديدة والمخالفة لمذاهب الأخيرة.

4- المدرسة الأندلسية:

نشأت هذه المدرسة وتطورت في الأندلس على أيدي كثير من العلماء الذين تعلموا على أيدي النحاة في البصرة والكوفة، وأخذوا أيضاً من بعض النحاة في بغداد، وأضافوا إلى ذلك الكثير من القواعد، فبعد دخول العرب إلى الأندلس كان المسلمون هناك بحاجة لمثل هذا العلم لنشر العربية وتعليمها لمن أسلم من العجم، ومن أصحاب هذه المدرسة: "ابن مضاء" ومن كتبه: "المشرق في النحو"، "محمد بن الحسن الزبيدي" (ت 379هـ)، مؤلف كتاب "طبقات النحويين واللغويين". (3)

5- المدرسة المصرية:

كان من الطبيعيّ أن تنشأ دراسات النحو في مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته (4)، الأمر الذي أدى إلى نشوء هذه المدرسة، وقد أخذ علماءها عن نحاة

(1)- ينظر: وحيدة محمل: النحو العربي بين الإبداع والاتباع موازنة بين سيبويه وابن السراج، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في ميدان اللغة والأدب العربي، إشراف: هنده كبوسي، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2013/2014، ص 14.

(2)- ينظر: ابراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، ص 123.

(3)- ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1119، ص 291.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص 327.

البصرة والكوفة واجتهدوا في بعض الفروع والأمور التي لا تعدّ من أساسيات وركائز النحو، من أشهر رجالها: "ابن الحاجب" ومن أهم مصنّفاته "الكافية" وهي مطبوعة مرارًا بشرح "الرضي الاستر بادي" وغيره⁽¹⁾، "ابن هشام الأنصاري" ومن كتبه: "مغني اللبيب"⁽²⁾، و"السيوطي" ومن كتبه: "الاقتراح في أصول النّحو".

رابعًا: أبرز أعلام المدارس النحوية وأهم كتبهم:

أ- علماء البصرة:

1- ابن أبي إسحاق الحضرمي: هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي، (ت 117هـ)، وفيه يقول ابن سلام: كان أول من بعج (فتق) النّحو ومدّ القياس وشرح العلل، وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النّحو، لم يُؤثر عنه كتاب في النحو وكأنّه كان يكتفي بمحاضراته وإملاءاته على تلاميذه، وكلّ ما أثر عنه "كتاب في الهمز"؛ فعالج فيه مسألة رسمها حين تُوصل وحين تُقطع، وحين تسهل وحين تدخل على همزة أخرى، وحين تتصل بحروف العلة ممّا يتصل بالدقة في كتابه الذكر الحكيم، إذ كان من القراء النابهين في موطنه.⁽³⁾

2- الخليل: هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ البصريّ، (و 100هـ - ت 175هـ)، منشؤه ومرباه وحياته في البصرة، كان يلتحق بحلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنّحو، كما انكبّ على ما نقل من علوم الشعوب المستعربة وخاصة العلوم الرياضية، كان عقله من العقول الخصبة النادرة، فهو لا يُلمّ بعلم حتى يستوعبه، وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه المؤصدة، رفع صرح النحو ورسم المنهج الذي ألف عليه أول معجم في العربية وهو "معجم العين".⁽⁴⁾

(1)- ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 343.

(2)- المصدر نفسه، ص 346.

(3)- المصدر نفسه، ص 23.

(4)- ينظر: المصدر نفسه، ص 3032.

3- المبرد: محمد بن يزيد الأزدي، أكتب منذ نشأته على التزود باللغة من أعلام عصره البصريين، وشغف بالنحو والتصريف⁽¹⁾، يُعدّ -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين، ومن ذلك قول ابن جني: «يعدّ جيلاً في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»⁽²⁾، له مصنفات كثيرة أهمها: "كتاب الفاضل وكتاب الكامل"، وينشر له الآن بالقاهرة كتاب "المقتضب في النحو".

ب- علماء الكوفة:

1- الكسائي: هو أبو الحسن عليّ بن حمزة، وُلد بالكوفة عام (119هـ) ونشأ بها، أكتب على حلقات القراء أشهرها "قراءة الحسن البصري"، يُعدّ -بلا شك- إمام مدرسة الكوفة، وطأ ورسم منهجها وذلك على أسس ثلاثة وهي:

- الاتّساع في الرواية بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.

- الاتّساع في القياس بحيث يعتدّ في قواعد النحو بالشاذّ والقليل النادر.

- الاتّساع في مخالفة البصريين اتّساعاً قد يؤول إلى مدّ القواعد وبسطها بأراء لا تسندها الشواهد اللغوية، بل قد يؤول أحياناً إلى رفض المسموع الشائع على نحو موقفه.⁽³⁾

وفيه يقول أبو الطيب اللغوي: «كان عالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم»⁽⁴⁾، من أهم مؤلفاته: "مختصر في النحو"، وكتاب "الحدود في النحو".

(1)- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 123.

(2)- أبو الفتح عثمان ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، المجلد 1، ج 1، ط 1، 1374هـ_1954م، ص 129130.

(3)- ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 195196.

(4)- المصدر نفسه، ص 175.

2-الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله، وُلد بالكوفة ونشأ بها، اختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام، مضى الفراء يوسع في منهج أستاذه الكسائي، فكانت له القدرة على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة، والاحتياط للآراء وترتيب مقدماتها، وقد تحوّل بها إلى تنظيم واسع لما تركه من أسس، بانيًا عليه من اجتهاده ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائيّة⁽¹⁾، من أهم مؤلفاته: "معاني القرآن".

ج-علماء مدرسة بغداد:

1-ابن جني: أبو الفتح عثمان ابن جني الموصليّ، أحد أعلام المدرسة البغدادية في النحو، كان والده روميًا ومملوكًا لسليمان بن فهد الموصلي، عكف منذ صغره على تعلم علوم اللغة وخصوصًا دروس أحمد بن محمد الموصلي، رحل إلى بغداد مبكرًا، ثم رجع إلى الموصل وبدأ بتدريس الطلاب في المسجد، وقد مرّ بحلقته إمام النحاة في ذلك العصر "أبو عليّ الفارسي"، فأعجب بذكائه ونباهته، فلازمه قرابة أربعين سنة يأخذ منه⁽²⁾، له مؤلفات كثيرة زادت عن خمسين مصنّفًا، من أهم كتبه: "الخصائص"، "شرح ديوان المتنبي"، "المبهبج في اشتقاق أسماء رجال الحماية" وغيرها.

2-الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري الخوارزمي، من أعلام المدرسة البغدادية المتأخرين في النحو، وُلد في زمخشر إحدى قرى خوارزم لذلك سمّي بالزمخشري، لُقّب بجار الله لأنه أقام في مكة زمناً، درس علوم الدين واللغة منذ صغره، وتنقل في العديد من البلدان من بخاري إلى بغداد، وفي مكة عكف على كتابه "الكشاف في تفسير القرآن"، ودرس كتاب سيبويه على يد أحد علماء الأندلس، وصار من أشهر النحاة في عصره، عاد إلى بلده وقد سبقته شهرته وبدأ الطلاب يأتون إليه من كل حدب

(1)-شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 192195.

(2)-المصدر نفسه، ص 265.

وصوب⁽¹⁾. من أهم مؤلفاته: "أساس البلاغة"، "نوابغ الكلم"، "أعجب العجب في شرح لامية العرب" وغيرها.

د- علماء المدرسة الأندلسية:

1- ابن مضاء القرطبيّ: هو أحمد بن عبد الرحمان اللخمي القرطبي، وُلد بقرطبة سنة (513هـ)، وكانت وفاته بإشبيلية سنة (592هـ)، قضى حياته في الدراسة والتدريس والعمل في سلك القضاء في دولة الموحدين⁽²⁾، غير أنّ عمله هذا لم يمنعه من الكتابة والتأليف في اللغة والنحو، لذلك نراه يودع أفكاره النحوية واللغوية ومنهجه الجديد ثلاثاً من المؤلفات وصل إلينا منها واحد وهو "الردّ على النحاة"، الذي هاجم فيه نحاة المشرق وفند بعض قواعدهم في اعتبار العامل وفي توجيه العالم وفي اعتبار القياس والتعويل على التمارين.

ومن آثاره أيضاً: كتاب "المشرق في النحو"، كتاب "تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"، ومهما يكن من أمر كتب ابن مضاء ضياعها أو إحراقها وعدم وصولها إلينا، وإهمال ذكر صاحبها في الكثير من التراجم والأدب، فإنّ من أرخوا له وتحدثوا عنه من قدماء ومحدثين اتفقوا جميعاً على أنّه إمام في الفقه، عالم في اللغة والنحو، متقدّم في التجديد والابتكار.⁽³⁾

2- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائّي الجبالي، المتوفى بدمشق سنة (672هـ)، إمام النحاة واللغويين في عصره، من أبرز أعلام المدرسة الأندلسية في النحو، نشأ وترعرع في الأندلس وأخذ العلوم من علمائها، انتقل إلى المشرق وسكن حلب فترة ثم انتقل إلى دمشق وأقام فيها، التقى بابن الحاجب ونهل منه⁽⁴⁾، ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيّين والبغداديين، وسابقه من الأندلسيين، غير آراء

(1)- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 283.

(2)- عنان رحمة: ابن مضاء وإسهاماته في تيسير النحو العربي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إشراف: طرشي محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016_2017، ص 17.

(3)- المرجع نفسه، ص 22.

(4)- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 309.

اجتهادية ينفرد بها⁽¹⁾، من أهم مؤلفاته: "ألفية ابن مالك"، "تسهيل الفوائد"، "الضرب في معرفة لسان العرب وغيرها.

ه- علماء المدرسة المصرية:

ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري⁽²⁾، وُلد بالقاهرة سنة (708هـ)، وبها توفي سنة (761هـ)، وقد طارت شهرته في العربية طيلة حياته، فأقبل عليه الطلاب من كل فجّ يفيدون من عمله ومباحثه النحوية واستنباطاته الدقيقة، منهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختاراً لنفسه منها ما يتماشى مع مقاييسه، مُظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرًا ما يشتق لنفسه رأيًا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه "المغني"⁽³⁾.

من أشهر علماء المدرسة المصرية، بلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه حدًا جعلهم يقولون إنه أنحى من سيبويه، خَلّف في العربية مصنفات كثيرة أهمها: "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"⁽⁴⁾، "نزهة الطرف في علم الصرف"، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" وغيرها.

2- السيوطي: هو جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد، المتوفى سنة (911هـ)، عكف على الدرس والتحصيل منذ نعومة أظافره، وهو أغزر العلماء المصريين في عصره تأليفًا في جميع الميادين؛ في التفسير والحديث والفقهاء، والتاريخ والتراجم واللغة والنحو، ومن أنفس كتبه: "المزهر في علوم اللغة" الذي يضمّ مباحث واسعة في فقه

(1)- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 310.

(2)- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، د ط، 1411هـ_1991م، ص 7.

(3)- ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 347.

(4)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

العربية، ولهفي النحو مصنفات مختلفة منها: "شرحه لمغني ابن هشام"، و"شرحه لشواهد"، وكتاب "الاقتراح في أصول النحو"، ألفه كما يقول في مقدمته على هدى كتاب الخصائص لابن جني، ويتناول فيه السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والأدلة والتعارض والترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين، ويتضح في الأبواب الأخيرة أثر استضاعته بعلم أصول الفقه.⁽¹⁾

(1) - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 362363.

الفصل الأول

الشّاهد النّحويّ دراسة نظريّة

المبحث الأول: نشأة الشّاهد وتطوّره.

المبحث الثاني: تعريف الشّاهد لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثالث: الفرق بين الاستشهاد والتّمثيل والاحتجاج.

المبحث الرابع: أنواع الشّواهد النّحويّة.

المبحث الخامس: منزلة الشّاهد في النّحو العربيّ.

أولاً: نشأة الشاهد وتطوره:

1- نشأة الشاهد:

نشأت اللغة العربية في أحضان الجزيرة العربية خالصة نقيّة، لا يعترها خطأ ولا لحن، فالعربيّ صاحب لغةٍ يصرفها كيف يشاء، غير أنّ ذلك الصفاء لم يدم طويلاً، ودعت الحاجة إلى دراسات لغويّة للحفاظ على اللسان العربيّ من اللّحن، خاصّة مع خشية المسلمين أن يصل ذلك إلى القرآن الكريم، ويعدّ الاحتجاج بالشاهد النحوي من بدايات ظهور هذه الدراسات، وذلك لما له من أهمية في إبراز المعاني والدلالات المختلفة من جهة، والتفعيد من جهة أخرى.

إنّ الشاهد هو قول عربيّ سواء كان شعراً أم نثراً، منقول عن عربيّ فصيح سليم السليقة، انطبقت عليه شروط الاحتجاج الزمانية والمكانية، يؤتى به للاستدلال على رأي أو قاعدة لغوية معينة، وقد ورد ذلك في بعض كتب النحو "أشهد" بكذا، والاستشهاد بهذا البيت، أو احتجّوا بكذا...، وهذا كلّه يخلص إلى أنّ كل كلام عربي فصيح موثق صحّ أن يستشهد به على وضع قاعدة لغوية.⁽¹⁾

ومعظم العلماء القدامى استخدموا كلمة "احتجاج" أو "حجّة"، بدلاً من كلمة "شاهد" أو "استشهاد"، ومثال ذلك ما اعتمده "النحاسي" في شرح أبيات سيبويه، إذ يقول: «هذه حجة من قال حسن الوجه»⁽²⁾. وكذا "ابن فارس" إذ يقول: «والدليل على صحة ما نذهب إليه من التوقيف، إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه، أو ينفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم ولو كانت اللغة مواضعاً واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج لهم أولى منّا في الاحتجاج».⁽³⁾

⁽¹⁾- ينظر: عبد القادر بن ستالة: الشاهد النحوي وأثره في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، مجلة الأثر، العدد²، 2015، ص 236.

⁽²⁾- النحاسي: شرح أبيات سيبويه، تح: زهير غازي زاهد، مطبعة الغرى الحديثة، النجف، العراق، د ط، 1974، ص 62.

⁽³⁾- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، مطبعة المؤيد، القاهرة، د ط، 1910، ص 6.

غير أن الظهور اللفظي لكلمة الاستشهاد كان بعد القرن التاسع هجري في كتب النحاة؛ فهذا "عبد القادر البغدادي" في كتابه "خزانة الأدب" استخدم هذا المصطلح للدلالة على فصاحة العربي أو هجنته، فيقال عنه مثلاً: "يحتج به"، أو "علماء اللغة يجعلونه حجة"، أو "هذا الشاعر يبدو في أكثر زمانه والعلماء يحتجون بشعره"⁽¹⁾. لذلك فمعنى الاستشهاد عند علماء اللغة واحد وهو اعتماد الحجة أو الشاهد لإثبات صحة قاعدة، بناءً على ما استنبطوه من كلام العرب.

2- ضبط مصطلح الشاهد:

عندما وضع النحاة الأوائل قواعد اللغة العربية، كانت هناك دلائل ارتكزوا عليها سميت "بالشواهد"، وتضم هذه الأخيرة مصادر سماعية منها: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف وكلام العرب الذي قيل في زمن الفصاحة، فجميع القواعد التي وضعها النحاة استشهدوا على صحتها بما عثروا عليه من شواهد مختلفة، سواء كانت من القرآن أم الحديث أم من كلام العرب، وقد أورد "أبو هلال العسكري" (ت 395هـ) في كتابه "الصناعتين" فصلاً سماه "الاستشهاد والاحتجاج" في سياق حديثه عن الشواهد الشعرية، فقال: «وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن من يتعاطى من أجناس صنعة الشعر...، ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى ثم تؤكد بمعنى آخر يجري الاستشهاد على الأول، والحجة على صحتها».⁽²⁾

فأبو هلال يذكرنا بأن الاستشهاد بالشعر خاصة وبغيره عامة قد كثر في كلام العلماء القدامى والمحدثين، والغرض منه توليد المعنى، والشاهد عنده أن تأتي بمعنى من المعاني ثم تعقبه بمعنى آخر يؤكد الأول ويوضحه، ويكون دليلاً على صحته.

(1)- محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1988، ص 103.

(2)- أبو هلال العسكري الحسين بن عبد الله بن سهل: الصناعتين "الكتابة والشعر"، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط²، 1409هـ_1989م، ص 470.

ثانياً: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً:

أ- لغة:

أتضح من خلال البحث عن الدلالة المعجمية للفظ "شاهد" في المعاجم العربية أن الجميع يتفق على أن الشاهد: هو الحاضر، اللسان، المخبر، المبين، فقد ورد في الصحاح حول مادة (شهد) ما يلي: الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا... والمشاهدة المعاينة، وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور... وأشهدني إملاكه أي أحضرتني... وشهود الناقة: آثار موضع منتجها من دم أو سلى⁽¹⁾.

وفي اللسان، الشاهد: الذي يخرج مع الولد كأنه مخاط... والشهود ما يخرج على رأس الولد⁽²⁾، أما في الوسيط، فالشاهد: هو من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل⁽³⁾.

ويرى الدكتور "يحي جبر" أن الشاهد: الحاضر المائل مطلقاً أو خصوصاً في أثناء وقوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها، أو طائفة منها⁽⁴⁾.

ويبدو أنّ خيطاً واحداً ينظم هذه التعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشاهد أثراً دالاً على حقيقة الشيء أو وجوده، وهذا الخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد في اصطلاح اللغويين والنحاة.

ب- اصطلاحاً:

مِمّا لا ريب فيه أنّ الشواهد النحوية تؤلف جانباً مهماً من النحو، حيث أولاه النحاة واللغويون اهتماماً وعنايةً بالغتين حتى ارتبط النحو به، وارتبط هو بالنحو، وأصبح علامة ودليلاً على صدق القاعدة النحوية وصحتها، لذلك جاءت كتب القدامى والمحدثين حافلة به، ف " التّها نوي" يذكر أن الشاهد عند أهل العربية "الجزئي" الذي يستشهد به في إثبات

(1)- الجوهري: الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج2، ط2، 1979، ص 494495.

(2)- ابن منظور: لسان العرب، مادة (شهد)، دار صادر، بيروت، لبنان، مج3، د ط، 1984، ص 240.

(3)- ابراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، دار الدعوة، اسطنبول، ج1، ط2، 1989، ص 240.

(4)- جبر يحي عبد الرؤوف: الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد2، العدد 6، 1992، ص 256.

القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال⁽¹⁾.

ويعرفه "سمير اللبدي" بأنه: قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يورد الاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي⁽²⁾.

أما "الإمام السيوطي" فيقول من خلال مفهومه للشاهد: أعني به ما في كلام من يوثق في فصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمنٍ فسدت به الألسن بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع في كل منها من الثبوت⁽³⁾. وعليه فالشاهد يتمثل -في الحقيقة- في إيراد قول منقول عن عربيّ فصيح سليم اللسان، انطبقت عليه شروط الاحتجاج الزمانية والمكانية والتي حددها العلماء.

ثالثاً: الفرق بين الاستشهاد والتمثيل والاحتجاج:

كثيراً ما تتكرّر هذه المصطلحات الثلاث في الكتب، وبخاصة كتب النحو، وهي تصبّ في معنى واحد رغم الاختلاف البسيط الذي يراه بعض الباحثين موجوداً فيما بينها، وسنحاول الوقوف على معنى كل مصطلح على حدة.

يذكر محمد عيد أنّ التفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت الاستشهاد والاحتجاج، وبين ما يندرج تحت التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه؛ فإذا كان النص من النوع الذي يُعدّ أساساً للقواعد شعراً أو نثراً، منسوباً إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها، فهو من النوع الأول أي يندرج ضمن ما يعرف بالاستشهاد أو الاحتجاج⁽⁴⁾، ولذلك يجب تقديسه واحترامه، أمّا إذا كان

(1)-تها نوي: كشف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر، بيروت، لبنان، د ط، 1966، ص 738.

(2)-محمد سميّر اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، د ط، 1988، ص 119.

(3)-جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل الجريسي، القاهرة، ط2، 2001، ص 51.

(4)-محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص 101.

النص مصنوعاً أو غير موثق بأن ساقه النحوي بنفسه أو ساقه عمّن لا يحتجّ بكلامهم، فهو "تمثيل" للقاعدة، وهو غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط⁽¹⁾.

ومجمل القول هو أنّ ما يرد ضمن الاستشهاد والاحتجاج يجب أن يكون من كلام العرب الموثق، أمّا التمثيل فيطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص بمصطلح النحاة-، متجاوزاً عصر التوثيق للغة، أو مصنوعاً للبيان والإيضاح.

وأضاف محمد عيد: «الاستشهاد في النحو هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر»⁽²⁾، أو هو إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة⁽³⁾.

وعليه، فكل من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يلتقيان في مجرى واحد، هو سوق ما يبرهن على صحة القاعدة أو الرأي، إلّا أنّ التقاء كل منهما في معنى واحد لا يمنع من وجود فرق جدّ بسيط بينهما، وذلك أنه في الاحتجاج يجب أن تتوفر الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج⁽⁴⁾. ويستعمل لفظ الاحتجاج غالباً في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل، بقصد التفوق ونصرة الرأي.

إذن، فالاستشهاد والاحتجاج يصبّان في معنى واحد؛ فالإخبار بالقاطع الذي عرف به الاستشهاد هو نفسه البرهان الذي تقيمه الحجة، وكلاهما في النحو يطلق على توثيق النصوص بالنسبة للعصر والقائل.

رابعاً: أنواع الشواهد النحوية:

قام النحو العربي على جملة من الشواهد المختلفة؛ فهناك من النحاة من استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وآخرون بالحديث النبوي الشريف، أما بعضهم الآخر فكان كلام العرب -شعره ونثره- بؤرة استشهاده، وفيما يلي تفصيل لهذه الأنواع:

(1) محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص 101.

(2) المرجع نفسه، ص 102.

(3) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص 17.

(4) محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص 103.

1) القرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم أفصح الكلام العربيّ وأبينه على الإطلاق، وهو بذلك يُعدّ في مقدمة أنواع الشواهد النحوية واللغوية العربية، والقرآن هو ينبوع الأول والمصدر الأساسي في تعويد اللغة العربية، فهو كتاب الله المنزل بلسان عربيّ، قال جلّ وعلا: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»⁽¹⁾.

وقد اختلف النحاة في موضوع الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته، فالكوفيون مثلاً يعتمدونه بشكل مطلق ويقدمونه على غيره من كلام العرب شعره ونثره، جاهليّه وإسلاميه، يقول الفراء: «اتباع المصحف إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه»⁽²⁾، ويقول أيضا: «إنّ لغة القرآن الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإنّ الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»⁽³⁾.

أمّا البصريون الذين ولدت وتقرّرت في موطنهم الدراسات اللغوية عموماً، فإنهم يتحفظون قليلاً في الأخذ بالقرآن الكريم، وبخاصة في اعتماد القراءات التي طعنوا في بعضها، وأخضعوها لقواعد أقيستهم، فما وافق ذلك اعتمدوه وأخذوا به، وما خالفه طعنوا فيه ورفضوه، واعتبروه شاذاً لا يُقاس عليه، وقد عمدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم وهم بذلك يقدمون القياس والقاعدة على نص القرآن الكريم.

والملاحظ على البصريين أنهم في بعض استشهادهم قد أخذوا بالأشعار المجهولة وقدموها على القراءة المشهورة، من ذلك أنّ المبرد ردّد قراءة حمزة في قوله تعالى: «اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»⁽⁴⁾، حيث عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض الذي هو "الباء"، فقال: «لا تحل القراءة بها». وقد قرأ بها ابن مسعود وابن عباس وقتادة، وهذا لا يعني أنّ المبرد لم يستشهد بالقرآن الكريم كلّها، بل استدلّ بنحو

(1)-سورة يوسف، الآية {2}.

(2)- أبو زكريا يحيى الفراء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ط1،

2017، ص 14.

(3)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4)-سورة النساء: الآية {1}.

500 شاهد قرآني، وكذلك فعل سيبويه من قبله حينما وضع القواعد ودون الأصول، ويمكن تفسير بعض تصرفات البصريين بأنّ توجههم العام كان رفع مكانة القرآن الكريم والبعد به عن الجدل وأسبابه، واحتراماً وتقديساً له.

غير أنّ الاختلاف لم يكن في القرآن الكريم لأنّه من لدن عزيز حكيم، إنّما كان الاختلاف في قراءاته⁽¹⁾.

تعريف القراءات:

أ- لغة:

القراءات جمع قراءة، والقراءة مصدر قرأ يقرأ وقرآناً فهو قارئ، من قرأه وقرأه وقرّاه وقرّئين⁽²⁾، وفي اللسان، أبو إسحاق النحوي: يسمي كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيه -صلى الله عليه وسلم- كتاباً وقرآناً وفرقناً، ومعنى القرآن الجمع وسمي قرآناً لأنّه يجمع السور⁽³⁾.

ب- اصطلاحاً:

جاء في البرهان: «فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد -صلى الله عليه وسلم- للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كنية الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقل وغيرها»⁽⁴⁾.

ويقول ابن الجزري: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله»⁽⁵⁾.

(1)- خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1394هـ_1974م، ص 29.

(2)- مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة (قرأ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ_2005م، ص 49.

(3)- ابن منظور: لسان العرب، مادة (قرأ)، ص 128.

(4)- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: أبي الفضل الدمياص، دار الحديث، القاهرة، ج1، ص 318.

(5)- عبد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مركز الغدير، بيروت، لبنان، ط4، 1430هـ_2009م، ص 63.

أمّا الدميّاطي فعرف علم القراءة في مقدمة كتابه "إتحاف فضلاء البشر" بقوله: «أنّه علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع، أو يقال: علم بكيفية أداء الكلمات»⁽¹⁾.

ونخلص من هذه التعريفات أنّ القراءات تختص بمختلف ألفاظ القرآن الكريم، كما أنّ هناك اختلاف بسيط بين القراءات في أوجه عدّة، والتي أقرّ بها النبي -صلى الله عليه وسلم- بقراءة نصّ المصحف، وقد قسمها العلماء إلى ما يلي:

1- القراءات المقبولة:

وضع علماء القراءات ضابطاً دقيقاً لقبول القراءات وتمييز ما ثبت به، وذلك بعد تفرّق القراء في الأمصار وكثرة الرواة وشيوع أوجه غير محصورة، وقد مرّ هذا الضابط بمراحل وحصل حوله نوع من الخلاف، إلى أن استقرّ الأمر أخيراً على أركان ثلاثة؛ اتفق على اثنين واختلف في الثالث وهي:

أولاً: موافقة أحد المصاحف العثمانية.

ثانياً: موافقة اللغة العربية.

ثالثاً: النقل الموثوق عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهو ما اختلف فيه، فمنهم من اشترط في ذلك التواتر من أول السند إلى منتهاه وهم الجمهور، ومنهم من اكتفى بصحة السند مع الاستفاضة والشهرة وهو "ابن الجزري" ومن هذا حذوه⁽²⁾.

وفيها يقول ابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر": كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها

(1)- أحمد بن محمد عبد الغني الدميّاطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط¹، 1419هـ_1998م، ص 6.

(2)- عبد الحليم بن محمد الهادي قابة: القراءات القرآنية: تاريخها، ثبوتها، حجبتها وأحكامها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط¹، 1999، ص 156.

القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، وإن كانت عن السبعة، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء في اختيار تسمية لقراءاتهم؛ فسيبويه والأخفش أطلقا على اختياراتهما قراءات العامة، والفرّاء سماها قراءات القراء، أمّا ابن سلام فوصفها بالكثرة، وهي أسماء متعددة لمعنى واحد، وهو الصحيح المشهور من القراءات⁽²⁾.

2- القراءات الشاذة:

كانت القراءات في عهد النبي وأبي بكر منبعاً ثرياً يلبي حاجة ماسة عند القبائل ويفقههم جميعاً على أساليب القرآن ولغته، لكنه ومع كثرة هذه القراءات فيما بعد، لا سيما في عهد عثمان، أخذ يسير في منحى يتناقض مع وجودها، ويثير من المخاوف ما لا يمكن تجاوزه إلاّ بإجراء اجتهاديّ يحفظ للقرآن قدسيّته وللمسلمين وحدة الكلمة، فوحّد عثمان المصاحف، وجعلها على رسم واحد، وترك خارج مصحفه ما لم يجمع عليه من القراءات⁽³⁾.

كان العلماء الأوائل ولا سيما النحاة يفعلون هذا في كثير من القراءات؛ فيصفونها مرة بقراءة بعضهم، ومرة بالقراءة القليلة، وأخرى يخصّون بها قارئاً واحداً، وكلّ هذه الأوصاف لا تبتعد عن معاني الندرة والتفرد والتفرق التي رمى إليها الشذوذ اللغوي، وقد ساعد على هذا المدلول في أغلب الأحيان سياق نصوصهم لقرائن عباراتهم، فكانوا إذا

(1)- الحافظ أبو خير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري): النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، د ط، د ت، ص 9.

(2)- محمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1999م، ص 80.

(3)- محمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 31.

نصّوا على شذوذ القراءة -كما فعل الفراء- فإنما يريدون به الشذوذ النحويّ، وقد يكون هذا أيضاً مؤشراً على شذوذ القراءة⁽¹⁾.

ويعرّف الطبري القراءات الشاذة على أنها الحروف المخالفة لرسم عثمان، والقراءات التي تخالف الإجماع والقراءات الأحادية⁽²⁾، وقد قسمها العلماء إلى عدة أنواع وهي:

- 1- الأحاد: هو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية، لكنه لم يتواتر.
- 2- الشاذ: هو ما فقد أحد الأركان الثلاثة أو معظمها.
- 3- المدرج: هو ما زيد في القراءة على وجه التفسير.
- 4- الموضوع: هو ما نسب إلى قائله من غير أصل.
- 5- المشهور: هو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم⁽³⁾.

ويتفق النحويون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة: متواترة أو شاذة، وأعمالهم النحوية وكتبهم خير دليل على أنهم أسسوا النحو على كلام العرب الفصيح، وفي مقدمة ذلك القرآن الكريم وقراءاته⁽⁴⁾.

ويذكر البغدادي في كتابه "خزانة الأدب": «وكلام الله تبارك وتعالى أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»⁽⁵⁾.

ومما سبق ذكره، نستنتج الفروق بين القراءات الشاذة والمتواترة فيما يلي:

(أ) إذا توفّر في القراءة التواتر، وموافقة اللغة العربية وموافقة الرسم العثماني، كانت مقبولة مجمّعا عليها، وإذا غاب فيها واحد من هذه الضوابط أطلقوا عليها شاذة.

(1)- محمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 8081.

(2)- المصدر نفسه، ص 90.

(3)- محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط¹، 1422هـ_2001م، ص 23.

(4)- ابراهيم عبد الله رقيدة: النحو وكتب التفسير، الدر الجماهيرية، ط³، 1990، ص 1069.

(5)- عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ص 9.

(ب) الفرق بين القراءات المتواترة والشاذة يكون في التعدد في الصور اللفظية ووجوه المعاني وغيرها.

(2) الحديث النبويّ الشريف:

لقد أجمع العلماء على أنّ الحديث النبويّ هو كلّ ما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من أقوال أو أفعال أو تقرير، ويضيف البعض أقوال الصحابة التابعين التي أقرّها الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ويسمى عند الفقهاء بالسنة، ويقسمونها إلى: سنة فعلية، سنة قولية وسنة تقريرية⁽¹⁾. والحديث هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام المولى عز وجل، وقد اهتم النحاة من حديث النبي ما كان قولاً، لأن القول والاستشهاد به هو موضوع النحو ومرجع الأحكام التي يستدلّ بها.

وقد اختلف أهل اللغة والنحو حول الشاهد من الحديث النبويّ بين مجيز ومنكر؛ فمن المجيزين جمهرة من الكوفيين وكثير من أهل المذهب المغاربي الأندلسي، كابن خروف وابن مالك وغيرهما، ومن المنكرين ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي وكذلك السيوطي، وهناك طرف وسط متحفظ يجيز من الحديث ما صحّ لفظه كما فعل أبو إسحاق الشاطبي وبعض البصريين والكوفيين.

ويمكن أن نقسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة طوائف كالتالي:

1-مذهب المنكرين:

ذهبت إلى ذلك طائفة من النحاة من بينهم: أبو حيان الأندلسي (ت 845هـ)، أبو الحسن ابن الضائع (ت 680هـ)، السيوطي (ت 911هـ)، وتعلق من قال بهذا الاتجاه بعلتين:

(1)- عزيز يوسف محمود عبود دلوجي: النحو الكوفي في دراسات العراقيين المعاصرين النصف الثاني من القرن العشرين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: د. حسين كريم المرع، جامعة سانت كلمنتين، العراق، 2011، ص

جواز الرواية بالمعنى، وقوع اللحن كثيراً في الأحاديث لأن كثيراً من الرواة كانوا أعاجم ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو⁽¹⁾.

وجاء في كتاب خزانة الأدب للبغدادي: أن الأحاديث لم تنتقل كما سُمعت من النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإنما رُويت بالمعنى⁽²⁾. وأن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقاً⁽³⁾.

نلاحظ في موضوع الاستشهاد بالحديث أن المنكرين لاعتماده يتحججون بأن بعض أحاديث الرسول رُويت بالمعنى، يقول أبو حيان: «إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم-، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية»⁽⁴⁾.

2-مذهب المجيزين:

أمّا الاستدلال بحديث النبي فقد جوزه ابن مالك (ت 672هـ)، ورضي الدين الاستربادي، والبغدادي صاحب خزانة الأدب، وقد أضاف ابن مالك الاحتجاج بكلام أهل البيت -رضي الله عنهم-⁽⁵⁾. ومن بين ما احتجوا به نذكر بعضه:

قال ابن صلاح -بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى- ردًا عليهم: «إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجاره الناس فيما نعلم، فيما تضمنه بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب منصف ويثبت فيه لفظاً آخر»⁽⁶⁾.

وقال البغدادي في مقدمة خزانة الأدب: «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما رُوِيَ عن الصحابة وأهل البيت»⁽⁷⁾.

(1)-محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط²، 1417هـ_1997م، ص 8.

(2)-البغدادي: خزانة الأدب، ص 9.

(3)-خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، د ط، 1987، ص 20.

(4)-البغدادي: خزانة الأدب، ص 5.

(5)-المصدر نفسه، ص 9.

(6)-خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 23.

(7)-البغدادي: خزانة الأدب، ص 13.

وبالنسبة للقول بتعدد رواية القصة الواحدة، فالرد عليه أن ورود القصة الواحدة بعبارات مختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان -عليه الصلاة والسلام- يعيد الكلام مرتين أو أكثر لإزالة الإبهام، وكان من عادته -صلى الله عليه وسلم- تكرار الكلام ثلاث مرات، وقد وضع البخاري باباً سماه "باب إعادة الأحاديث ثلاثاً ليفهم منه"⁽¹⁾.

3-مذهب المتوسطين:

ومن أبرز من سلك هذا المنهج: أبو إسحاق الشاطبي، وقد قسم الحديث إلى قسمين:

- 1- ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به الاستشهاد عند أهل اللسان.
 - 2- ما يعتني ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته -صلى الله عليه وسلم-، والأمثال النبوية، وهذا يصح الاستشهاد به⁽²⁾.
- وأضاف محمد الخضير حسين قسماً ثالثاً، وهي الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج بها، وهي ستة أنواع:

- (1) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، ومحاسن لبانه.
- (2) ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها.
- (3) ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.
- (4) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، سواء كان ذلك من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم-، أم الصحابة، أم التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.
- (5) الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينشر فيها فساد اللغة.
- (6) ما عرف في حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى⁽³⁾.

(1)- خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 24.

(2)- محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، ص 9.

(3)- المصدر نفسه، ص 10.

3) كلام العرب:

هو ثالث مصدر يستشهد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منظوم ومنثور، قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين، ومنه نقشي ظاهرة اللحن⁽¹⁾.

وقد أجمع علماء العربية قديماً وحديثاً على الاحتجاج بكلام العرب في اللغة والنحو، فوضعوا شروطاً وحدوداً للاحتجاج من الناحيتين الزمانية والمكانية كالاتي:

1- الحدّ الزمني:

جاء في الاقتراح للسيوطي: «أجمعوا على أنه لا يحتجّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد عن مسألة بقول أبي تمام الطائي وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتجّ سيبويه ببعض شعره تقريباً إليه، لأنه كان هجاء لتركه الاحتجاج بشعره، وذكره "المزر باني" وغيره، ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج»⁽²⁾.

أما ابن سَلَام الجمحي (ت 231هـ) فقد حدّدها في كتابه "طبقات فحول الشعراء" أربع طبقات، ويقصد بتقسيمه هذا:

الطبقة الأولى: طبقة شعراء الجاهلية الذين لم يدركوا الإسلام مثل شعراء المعلقات.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين؛ الذين عاشوا الجاهلية وعاصروا الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم.

(1)- ينظر: سمية فرجاني: الشاهد النحوي في الجزء الأول من كتاب معاني القرآن للفراء دراسة أصولية، مذكرة معدة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، إشراف: د. أحمد الشايب عرباوي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،

2016_2017، ص 28.

(2)- البغدادي: خزانة الأدب، ص 8.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة الشعراء المحدثين، كما ذكرها السيوطي وأولهم بشار بن برد.

الطبقة الرابعة: شملت المولدين كالممتبي، وهذه الطبقة يرفض بعضهم الاستشهاد بها⁽¹⁾.

وقد أجمع علماء اللغة على الاستشهاد بكلام الطبقتين الأوليتين، واختلفوا في الثالثة، فذهب البغدادي إلى جواز الاستشهاد بها. وبالنسبة للبادية، ظل العلماء إلى وقت متأخر يحتجّون بألسنتهم، ذلك أنهم لم يختلطوا بالأعاجم وبقيت ألسنتهم على سليقتها.

2- الحدّ المكاني:

جاء في كتاب الصّاحبيّ لابن فارس (ت 395هـ)، أن قریشَ هي أفصح القبائل العربية، يقول: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم أن قریشَ أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة، وذلك أن الله جلّ ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبيّ الرحمة محمداً -صلى الله عليه وسلم-»⁽²⁾.

حدّد العلماء ستة قبائل يحتجّ بكلامهم، يقول السيوطي: والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أفتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس، وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم⁽³⁾.

فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاة، وغسان وإياد، لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين

(1)-البغدادي: خزنة الأدب، ص 20.

(2)-أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: الصّاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، تح: أحمد حسن

بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط¹، 1418هـ_1997م، ص 28.

(3)-جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 211.

نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم⁽¹⁾.

ففرى السيوطي حدّد القبائل الست التي جاز الاحتجاج بكلامهم وأشعارهم، وهي: أسد وتميم وقيس وبعض كنانة وبعض الطائيين، كونها تقع وسط الجزيرة العربية، وبعيدة عن جميع عوامل التأثير والتأثر. ورفض الاحتجاج بمجموعة منها وهي: قضاة وغسان وإياد وتغلب واليمن، ولخم، لأن ألسنتها اختلطت بالأعاجم، ولا يؤثق بعربيتها.

وقد اتّخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً مفاده أنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن "الثاني هجري"، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن "الرابع هجري"، وسبب هذا التّدقيق هو ظاهرة اللّحن وتضارب الاختلافات السياسية والمذهبية⁽²⁾.

خامساً: منزلة الشاهد في النحو العربي:

الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة، كون الشاهد هو الدليل على صحة القاعدة النحوية، الأمر الذي دعا علماء العربية إلى الاهتمام بالشواهد النحوية، وتحديد القبائل العربية التي يُعتدّ بفصاحتها⁽³⁾.

فإذا عدنا إلى كتاب سيبويه مثلاً - بما أنه يمثل أول عمل نحوي هُيّء للأجيال التي أتت بعده-، فإننا نجد قد أولى عناية بالشواهد المتنوعة؛ من قرآن كريم، أحاديث نبوية شريفة وحتى كلام العرب شعره ونثره، وبعد سيبويه أصبح الاستشهاد أمراً تقليدياً يمارسه المصنفون في كلّ ما له علاقة وتأثرهم بما حفظوا من قرآن وشعر، وبما وعوا من كتب السابقين، فبعضهم أعطى أهمية كبيرة للشواهد القرآنية وجعلها في المرتبة الأولى مثلما

(1) جلال الدين السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 212.

(2) د. عمر مصطفى: مصادر وأهمية الشاهد النحوي، أرشيف عود الند، مجلة ثقافية فصلية، الناشر: د. عدلي

الهوري، الأعداد الشهرية: 01120، السنة 9: 96107، العدد 97: 2014/07، العدد الفصلي 24: ربيع 2022.

(3) ينظر: ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبائي (ت 672): سبك المنظوم وفك المختوم، تح: عدنان

محمد سليمان وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1،

1425 هـ_2004م، ص 36_37.

فعل ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، حيث كان أكثر النحويين استثماراً للشواهد وإيراداً لها؛ فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته، وبالحدِيث النبوي والمثل المروي، وبالكَثير من الشعر والنثر.

ففي القرآن مثلاً «كان ابن هشام إذا استشهد بكلمة أو كلمتين من آية هما عنده موطن الشاهد، استطاع القارئ آنذاك أن يعرف من محفوظه سياق الكلمتين في الآية، بل سياق الآية في موضعها من السورة دون الرجوع إلى مرشد يعرفه بالآية من السورة، وبالسورة من القرآن الكريم⁽¹⁾.

ونجد العديد من النحاة اعتمدوا هذا المنهج في الاستشهاد، أما بعضهم الآخر فكانت له وجهة نظر مخالفة، إذ أعطوا الأولوية للشعر العربي وقدموه على القرآن في للاستدلال والاستشهاد، وهذا ما نجده غالباً عند نحاة مدرسة البصرة، الذين اعتمدوا في التأصيل للقواعد على الشعر الجاهليّ ثم الإسلامي، ثم القرآن الكريم خاصة ما وافق مع الأقيسة التي وضعوها.

فأهمية الشاهد النحوي إذن تعتبر جوهرية وأساسية في كل ما له علاقة بالدرس اللغوي والنحوي، إن على مستوى التفسير أو التعليل أو التحليل، أو على مستوى التأصيل للقاعدة اللغوية والنحوية.

(1)- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وخرج شواهد: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، ج1، 1384هـ_1964م، ص 2_1.

الفصل الثاني

الشاهد النحوي دراسة نماذج في كتابي: معني الليبي والتطبيق النحوي

المبحث الأول: باب الجملة الاسميّة.

المبحث الثاني: باب الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: باب التوابع.

سنحاول في هذا الفصل وصف طريقة تحليل الشواهد اللغوية من خلال إجراء موازنة بين كلٍّ من "ابن هشام الأنصاري" في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، و"عبد الرحيم" في كتابه: "التطبيق النحوي"، وقد وقع اختيارنا على بعض الشواهد من أبواب مختلفة من كِلا المصدرين، وحاولنا ترتيبها في المباحث الآتية: باب الجملة الاسمية، باب الجملة الفعلية، باب التوابع.

وسنشرع بكتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام الأنصاري:

معروف عن ابن هشام استعماله الوافر للشاهد على غرار المثال، فقيل أنه كان يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهم من النحاة، مختاراً ما يتمشى ومقاييسه في التعليل والتوجيه، حتى أنه كثيراً ما يشتق لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه، وهذا ما سنوضحه في هذا التحليل.

أولاً: باب الجملة الاسمية:

ذهب ابن هشام إلى القول بأن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم كزید قائم، هيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزوه وهو الأخفش والكوفيون.⁽¹⁾

1/المبتدأ:

يرى جمهور النحاة أن الأصح في المبتدأ أن يرد مقدماً في الجملة، كون العامل في رفعه هو الابتداء⁽²⁾، ويعرف المبتدأ من الخبر من وجهة نظر ابن هشام إذا كان:

1-أعرف من الخبر: كقولنا: زيدٌ الفاضلُ، وتعرب:

زيدٌ: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة.

الفاضلُ: خبر مرفوع بالضمّة الظاهرة.

(1)- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 420.

(2)- ينظر: المصدر نفسه، ص 503.

فالمبتدأ هنا حسب ما ذكره ابن هشام أعرف من الخبر لأنه اسم علم.

2- إذا كان هو المعلوم عند المخاطب: كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ⁽¹⁾.

– وقد استشهد ابن هشام للمبتدأ بما ذهب إليه الفراء في قراءة بعضهم: «فَشَرَبُوا مِنْهُ إِيَّا قَلِيلٍ مِنْهُمْ»⁽²⁾، بقوله أن: "قَلِيلٌ" مبتدأ حُذِفَ خبره، والتقدير: "لم يشربوا"، فموضع الشاهد هنا هو المبتدأ "قَلِيلٌ".

– وقال جماعة في «إِيَّا امْرَأَتِكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ»⁽³⁾ بالرفع في "امرأتك" أنها مبتدأ والجملة بعدها خبر.

– ويرى ابن هشام في: حَبْدًا زَيْدٌ أَنَّهُ: يحتمل زيدٌ -على القول بأن حبَّ فعل وذا فاعل- أن يكون مبتدأ مؤخرًا عنه بِـ: حَبْدًا، والرابط الإشارة، وهذا ما جوزه ابن عصفور بقوله: والسابق أن يكون "زيدٌ" مبتدأ حُذِفَ خبره لأنه يرى أن حَبْدًا اسم.⁽⁴⁾

2/الخبر:

قد يوافق الخبرُ المبتدأ في التعريف والتكثير، فيرد كلاهما معرفة، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأً وخبرًا مطلقًا، وقد مثَّل ابن هشام لذلك بالقول: القائمُ زيدٌ، وقيل: المشتقَّ خبرٌ وإن تقدَّم⁽⁵⁾.

وقد يختلف عنه في التعريف والتكثير، وهذا هو الشائع عند النحاة، فالأول هو المعرفة نحو:

(1)-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 503.

(2)-سورة البقرة: الآية {239}.

(3)-سورة هود: الآية{81}.

(4)-ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 616.

(5)-ينظر: المصدر نفسه، ص 503.

قوله صلى الله عليه وسلم: « لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة »⁽¹⁾،
فهذا من باب الإسناد، وتعرب:

(لا حول ولا قوة إلا بالله): جملة اسمية في محل رفع مبتدأ.

كنزٌ: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة.

أما إذا كان الأول هو النكرة، فهو خبر اتفاقاً، سواء كان له ما يسوغ الابتداء أم لم يكن له عند الجمهور، ومن ذلك نذكر:

ذهبٌ خاتمك⁽²⁾، وتعرب:

ذهبٌ: خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة.

خاتمك: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

• أما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: "كم مالك"، و"خير منك زيد"، ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو: الفاضل أنت⁽³⁾.

• في حين قال ابن هشام بجواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويستشهد لابتنائية النكرة بقوله تعالى: « إِنَّ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ »⁽⁴⁾، كما نجده يستشهد لوجوب الحكم بابتنائية المؤخر بقول أبي حنيفة أبو يوسف في الشاهد رقم 821:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد⁽⁵⁾

(1)- ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 478.

(2)- المصدر نفسه، ص 503.

(3)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4)- سورة الأنفال، الآية {62}.

(5)- ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 504.

ويُنسب للفرزدق، ومعناه أنّ أولاد أبنائنا هم بنونا، أنا أولاد بناتنا فهم أبناء الرجال الأبعاد، ويضعف أن نقدر الأول مبتدأً بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، إلا إذا اقتضى المقام المبالغة.

الخبر جملة:

يستشهد ابن هشام للخبر الوارد جملة بقول "ابن خروف" في قوله **جَلَّ وَعَلَا: « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ »**(1).

قال ابن خروف:

من: مبتدأ.

يعذبه الله: خبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع(2).

فالشاهد حسب ابن هشام هو الخبر "يعذبه الله" ورد جملة فعلية.

تنبيه: يجوز في المبتدأ والخبر ابتدائية كل منهما، وخبرية الآخر، من نحو:

قوله تعالى: **«فَصَبْرٌ جَمِيلٌ»**(3): أي شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره(4).

ثانياً: باب الجملة الفعلية:

يرى ابن هشام أنّ الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل، ك: قام زيدٌ، ضُرب اللصُّ، كان زيدٌ قائماً، ظننته قائماً، يقوم زيدٌ وقُم(5).

(1)-سورة الغاشية: الآية {24_22}.

(2)-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 477.

(3)-سورة يوسف، الآية {83}.

(4)-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 617.

(5)-المصدر نفسه، ص 420.

1/ الفاعل:

أ- وفيه يستشهد ابن هشام بالقول في الشاهد رقم 402:

وخيرٌ عند الناس منكم * * إذا الداعي المثوب قال يالا(1)

والبيت لزهير ابن مسعود؛ والمثوب: الذي يكرر الدعاء.

يالا: أصلها: يا لفلان، ثم حذف المستغاث به.

خيرٌ: مبتدأ.

نحن: فاعل "خير" سدّ مسدّ الخبر.

ولا يجوز إعراب "نحن" مبتدأ و"خير" خبر مقدم لئلا يفصل اسم التفضيل عن معموله "عند الناس منكم"(2).

فموضع الشاهد هنا حسب ابن هشام هو الفاعل "نحن".

ب- يجوز في نحو "أخوه" من قولك: "زيدٌ ضرب في الدار أخوه" أن يكون فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر على ضرب(3).

• ويوجب الفراء والزمخشري الفاعلية في نحو:

جاء زيدٌ عليه جبةٌ، فحسبهما أن الشاهد هنا هو الفاعل "زيدٌ" وعامل رفعه هو

الفعل "جاء".

• وفي قوله جلّ وعلا: « وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ »(4)، قيل: إذا قرئ

بتشديد "قاتل" لزم ارتفاع "ربيون" بالفعل؛ يعني لأن التكثر لا ينصرف إلى الواحد، وليس

بشيء، لأن النبيّ هنا متعدّد لا واحد بدليل "كأين"، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها(5).

(1)- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 241.

(2)- المصدر نفسه، ص 241.

(3)- المصدر نفسه، ص 615.

(4)- سورة آل عمران، الآية {146}.

(5)- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 616.

ج- كما يرى ابن هشام في "حبذا زيداً" أنه إذا قيل أن: "حبذا" كله فعل، فزيدٌ فاعل وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص كقوله في الشاهد رقم 964:

ألا حبذا لولا الحياء وربما * * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب⁽¹⁾

ومعناه: ألا حبذا ذكر الأعبة لولا حيائي من ذلك، وربما منحت قلبي من ليس ينصفني، والفاعل لا يحذف.

الفاعل جملة:

اختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقاً، وقد أجاز هـ هشام وثعلب مطلقاً نحو: يعجبني قام زيدٌ، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووجد معلقاً عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيدٌ صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه قوله عزّ وجلّ: « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّى حِينٍ »⁽²⁾، ومنعوا يعجبني يقوم زيدٌ وأجازهما هشام وثعلب⁽³⁾، واحتجاً بقوله في الشاهد رقم 793:

وما راعني إلا يسير بشرطة * * وعهدي به قينا يسير بكير⁽⁴⁾

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد ممّا يوهمه، فقالوا في بدا ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أن⁽⁵⁾.

2/المفعول به:

يذهب ابن هشام إلى القول في المفعول به أنه قد يرد اسماً ظاهراً كما قد يرد مستتراً، ويمثّل لذلك بقوله عزّ وجلّ: « إِيَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا »⁽⁶⁾، فالمفعول هنا اسم ظاهر وهو "شيئاً".

(1)- البغدادي: خزانة الأدب، المجلد⁴، ص 24.

(2)- سورة يوسف، الآية{35}.

(3)- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 478.

(4)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(6)- سورة التوبة، الآية{4}.

ويرى أنك تقول: ما دعا زيداً إلى الخروج، وما كره زيدٌ من الخروج: بنصب زيد في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير "ما" مستتراً، ويرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير "ما" محذوفاً، لأنك تقول ما دعاني إلى الخروج وما كرهت منه، ويُمتنع العكس⁽¹⁾.

في تقديم المفعول به:

يجوز في الاسم المفتوح به نحو قوله: هذا أكرمته المفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن أكرمته، بتقدير أن الفعل مؤخر⁽²⁾، وتعرب "هذا" و"كم رجل" و"من" مفاعيل مقدّمة.

كما يستشهد ابن هشام للمفعول به المقدم في الشاهد رقم 3 —:

قول ساعدة بن جؤية في وصف رمح:

لدن بهز الكف يعسل متنه * * فيه كما عسل الطريق الثعلب⁽³⁾

أصله: "كما عسل في الطريق الثعلب"، لكنه حذف الجار ونصب الطريق بالفعل "عسل" اتّساعاً.

فالشاهد هنا هو المفعول به "الطريق" والعامل في نصبه هو الفعل.

المفعول به جملة:

يستشهد ابن هشام للجملة الواقعة مفعولاً به بالشاهد رقم 767 يقول:

رجلان من مكة أخبرانا * * إنا رأينا رجلاً عريانا⁽⁴⁾

روي بكسر "إن" فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب يقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور⁽⁵⁾، والشاهد حسب ابن هشام هو الجملة "إنا رأينا رجلاً".

(1)- ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 506.

(2)- المصدر نفسه، ص 614.

(3)- المصدر نفسه، ص 3.

(4)- المصدر نفسه، ص 461.

(5)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما يستند إلى قول أبي البقاء في قوله جلّ وعلا: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ» (1).

إن الجملة الثانية في موضع نصب بـ: يُوصي، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، إنما يصحّ هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها مفسرة (2) -والجملة المفسرة غالباً تكون في محل نصب مفعول به- وهذا هو الظاهر.

ثالثاً: باب التّوابع:

1/النعته:

يرى ابن هشام أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، وإنما ذلك في النعت الحقيقي، أما السببي فيتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد في التعريف والتكثير، ومن ذلك قولهم: مررت برجلين قائمين أبواهما، غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد، وأن تكسر، وهو الأرجح على الأصح (3)، ويستشهد لذلك بالقول في الشاهد رقم 1115:

بكرت عليه بكرة فوجدته * * * فعوداً عليه بالصريم عواذله (4)

والمعنى: أنه يشرب ليله كله فإذا أصبح وصحا لُمنه على إنفاق ماله.

وصحّ الاستشهاد بهذا البيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

• وأجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدحٍ أو ذمٍ أو ترحم، فالأول قوله تعالى:

«لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» (5)، "الرحمان" و"الرحيم" نعتان للضمير "هو".

(1)-سورة النساء، الآية{11}.

(2)-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 462.

(3)-المصدر نفسه، ص 727.

(4)-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5)-سورة البقرة، الآية{163}.

والثاني نحو: مررت به الخبيث، "الخبيث" نعت للضمير المتصل "الهاء".

والثالث نحو قوله في الشاهد رقم 824:

قد أصبحت بقرقرى كوانسا * * فلا تلمه أن ينام البائسا⁽¹⁾

قرقرى: اسم موضع، و"البائسا": صفة للهاء في "تلمه".

النعته جملة:

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، ويعد المعارف أحوال؛ وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منها فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع⁽²⁾.

ومن الواقع صفة لا غير، لوقوعه بعد النكرات المحضة، يستشهد ابن هشام بقوله عزّ وجلّ: « حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ »⁽³⁾، فالنعت هنا ورد جملة فعلية "نقروه"، وقوله تعالى: « لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَدِّبُهُمْ »⁽⁴⁾، والنعت هنا هو الجملة الاسمية "الله مهلكهم".

• كما يستشهد ابن هشام للنعت الجملة بقوله جلّ وعلا: « حَتَّى إِذَا أَتِيَ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا »⁽⁵⁾، إنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل "استطعماهم" مع أن المراد وصف القرية، لزم خلوّ الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل "استطعماها" كان مجازاً، لهذا كان

(1)-ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 507.

(2)-المصدر نفسه، ص 478.

(3)-سورة الإسراء، الآية{93}.

(4)-سورة الأعراف، الآية{164}.

(5)-سورة الكهف، الآية{77}.

هذا الوجه أولى من أن تقدّر الجملة جوابًا لإذا، لأن تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى⁽¹⁾.

2/البدل:

استند ابن هشام في الحديث عن البدل بقول الجماعة في قوله تعالى: « تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ »⁽²⁾، أن فيه حذف مضافين؛ والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسأؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أن "تبيّن" بمعنى وضّح، وأن وصلتها "بدل اشتمال من الجن أي وضّح للناس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما سُلّط عليهم العذاب"⁽³⁾.

• ذهب ابن هشام إلى أن البدل يكون تابعًا للمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى: « وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ »⁽⁴⁾، وفي قوله عزّ وجلّ: « وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ »⁽⁵⁾، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون "أن اعبدوا الله" في قوله تعالى: « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعبُدُوا اللَّهَ »⁽⁶⁾ بدلًا من الهاء في "به" توهمًا منه أن ذلك يخلّ بعائد الموصول، وقد مضى رده⁽⁷⁾.

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرًا تابعًا لمضمر كـ "رأيتك إياه"، أو لظاهر كـ "رأيت زيدًا إياه"، وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يسمع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد في "قمت أنت"⁽⁸⁾.

(1)-ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 479.

(2)-سورة سبأ، الآية{14}.

(3)-ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 612.

(4)-سورة مريم، الآية{80}.

(5)-سورة الكهف، الآية{63}.

(6)-سورة المائدة، الآية{117}.

(7)-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 507.

(8)-المصدر نفسه، ص 508.

كما أجازوا مخالفة البديل لمتبوعه في التعريف والتكثير، ومن ذلك قوله تعالى:
«بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ»⁽¹⁾.

البديل جملة:

يمثل لذلك بقوله جلّ في علاه: « وَمَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ »⁽²⁾، فإنّ وما عملت فيه بديل من "ما وصلتها".

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ »⁽³⁾، قال الزمخشري: "هذا" في موضع نصب بدلاً من "النجوى"⁽⁴⁾.

• ويستشهد ابن هشام للبديل الجملة يقول ابن جني في الشاهد رقم 790:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟⁽⁵⁾

وينسب البيت للفرزدق، وحسب ما ذكر ابن هشام أن جملة الاستفهام بديل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذّر التقائهما.

تنبيه: في تمييز البديل من عطف البيان استشهد ابن هشام بما ذهب إليه ابن طراوة من أنّ البديل قد يكون من لفظ الأول على عكس عطف البيان، وتبعه في ذلك ابن مالك وابنه، وحجتهم أنّ الشيء لا يبين نفسه، وفيه نظر من أوجه:

أحدهما: أنه يقتضي أن البديل ليس مبيناً للمبدل منه، لهذا منع سيبويه "مررت بي المسكين" و"بك المسكين" دون "به المسكين"، وإنما يفارق البديل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيين للمفرد المحض.

(1)-سورة العلق، الآية{15_16}.

(2)-سورة فصلت، الآية{43}.

(3)-سورة الأنبياء، الآية{3}.

(4)-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 475.

(5)- المصدر نفسه، ص 476.

والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول، اتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين⁽¹⁾، ومن ذلك ما نجد في الشاهد رقم 829 يقول:

يا تيمُّ تيمُّ عدي لا أبالكُم * * لا يوقعنكم في سوءة عمر⁽²⁾

إذا ضمنت المنادى فيها، وهو لجرير يهجو عمر بن لجأ وينصح تيمماً ألاً تصغي إلى عمر وإلاً أوقعها في سوء.

والآن سننتقل لكتاب "التطبيق النحوي" لعبده الراجحي:

مما لا ريب فيه أنّ الجملة العربية في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل، وهي نوعان لا ثالث لهما: جملة اسمية وجملة فعلية⁽³⁾، وسنبداً بالحديث عن النوع الأول.

أولاً: باب الجملة الاسميّة:

1-1- العامل في المبتدأ:

فالمبتدأ دون أدنى شك هو الاسم المرفوع في بداية الجملة الاسمية، غير أنّ عامل رفعه هو ما كان محل خلاف بين النحاة، خاصة بين المدرستين البصرية والكوفية⁽⁴⁾؛ فالبصريون يرون أنّ عامل رفعه معنويّ وهو الابتداء، وهذا ما قال به الجمهور، أما الكوفيون فيرون أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع

(1)- ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 509.

(2)- المصدر نفسه، ص 510.

(3)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط²، 1998، ص 83.

(4)- ينظر: عبد القادر بن سنالة: الشاهد النحوي وأثره في تفسير المحرز الوجيز لابن عطية الأندلسي، ص 250.

بالمبتدأ⁽¹⁾. وقد أخذ عبده الراجحي بمذهب البصريين، من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ-المبتدأ لا يكون جملة:

كثيراً ما يستند عبده الراجحي في تحليله إلى الأمثلة كونه يعدّ من النحويين المعاصرين، لكنّ هذا لا يمنعنا من القول بأنه قد يلجأ في بعض الأحيان لاستعمال الشاهد، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على إلمامه الواسع بما هو تراثيّ قديم وبما هو مواكب لعصره، وسنضرب مثلاً عن ذلك بالمثل الآتي:

الصيف ضيعت اللبّن مثل قديم⁽²⁾.

فالشاهد هنا حسب عبده الراجحي هو المبتدأ (الصيف ضيعت اللبّن) لم يرد جملة، بل كلمة مكونة من أجزاء وهو النوع الأول من أنواع المبتدأ عنده، ويعرب على النحو التالي:

(الصيف ضيعت اللبّن): مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

مثل: خبر مرفوع بالضمّة الظاهرة⁽³⁾.

قديم: نعت مرفوع بالضمّة الظاهرة.

يرى عبده الراجحي أنّه وباعتبار المبتدأ كلمة واحدة، فلا بد أن تكون اسماً صريحاً، أو مصدرًا مؤوّلاً:

(1)- أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط¹،

1433هـ_2012م، ص 39/1.

(2)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 85.

(3)- المصدر نفسه، ص 85.

1- الاسم الصريح: مثل:

زيدٌ قائمٌ وتعرب:

زيد: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، ويمثل موضع الشاهد في هذا المثال.

قائم: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة⁽¹⁾.

2- المصدر المؤول: مثل:

قوله جَلَّ وَعَلَا: « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ »⁽²⁾: وتعرب:

أَنْ: حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تصوموا: فعل مضارع منصوب بأنْ وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال

الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

والمصدر المؤول من (أَنْ والفعل) في محل رفع مبتدأ، وهو الشاهد هنا.

خير: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة⁽³⁾.

ب- تعريف المبتدأ وتنكيره:

المبتدأ اسم معرفة، ولكن قد يرد نكرة وذلك في مواضع معينة تتبعها النحاة، ومن

ذلك نذكر:

1- أن يكون المبتدأ كلمة من كلمات العموم، مثل: "كلّ" نحو:

قوله تعالى: «كُلُّ لَهَ قَانِتُونَ»⁽⁴⁾، وتعرب:

كلّ: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو ما يمثل موضع الشاهد في هذه الجملة.

(1)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 86.

(2)- سورة البقرة، الآية {184}.

(3)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 86.

(4)- سورة الروم، الآية {26}.

له: اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر (1).

قانتون: خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر السالم.

2- أن يكون المبتدأ مؤخرًا عن الخبر، على أن يكون الخبر جملة أو شبه جملة، نحو:
في الصدق نجاة.

الشاهد هنا هو المبتدأ المؤخر "نجاة" ويعرب على النحو التالي:

في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الصدق: اسم مجرور بـ: في وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وشبهه الجملة من جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم.
نجاة: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة (2).

ج- حذف المبتدأ:

لا يمكن أن نتصور جملة اسمية من غير المبتدأ فهو ركنها الأساسي، إلا أنه قد يحذف منها، ويكون ذلك إما جوازًا أو وجوبًا على النحو التالي:

الحذف الجائز: وذلك إن دلّ عليه دليل مقالي، كأن يكون في جواب عن سؤال، مثلًا
تقول: أين علي؟ فيجاب: مسافر (3).

فوجه الشاهد هنا محذوف تقديره "هو".

الحذف الواجب:

في أسلوب المدح والذم على سبيل المثال، نحو:

(1)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 91.

(2)- المصدر نفسه، ص 91.

(3)- المصدر نفسه، ص 94.

نعم القائد خالد، وتعرب:

نعم: فعل ماض مبني على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

خالد: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضممة الظاهرة⁽¹⁾.

فوجه الشاهد هنا محذوف وتقديره "هو" أي "نعم القائد هو خالد".

2/الخبر:

هو الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ⁽²⁾، وهذا يبين أن حصول الفائدة أساس الإخبار،

ويأتي الخبر إما مفرداً أو جملة أو شبه جملة، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ-الخبر المفرد: نحو:

الثريا نجم، فموضع الشاهد هنا هو الخبر "نجم" ويعرب:

الثريا: مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر.

نجم: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة⁽³⁾.

ب-الخبر جملة:

• إما اسمية، نحو:

زيدٌ خلقه كريمٌ، وتعرب:

زيدٌ: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة.

(1)-ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 95.

(2)-ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1424هـ_2003م، ص 201/1.

(3)-عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 96.

خلقه: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالضممة الظاهرة، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر.

كريم: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة.

والجملة المكونة من (المبتدأ الثاني وخبره) في محل رفع خبر المبتدأ الأول⁽¹⁾.

نلاحظ في هذا المثال وحسب تعبير عبده الراجحي أنّ وجه الشاهد وهو الخبر (خلقه كريم) أتى على هيئة جملة اسمية.

• أو فعلية، مثل:

عليّ يتحدث الفرنسية.

موضع الشاهد في هذه الجملة هو الخبر "يتحدث الفرنسية"، وقد ورد في صيغة جملة فعلية، وتعرب:

عليّ: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة.

يتحدث: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة المكونة من فعل وفاعل في محل رفع خبر⁽²⁾.

ج-الخبر شبه جملة: نحو:

الطالب في الفصل، وتعرب:

الطالب: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة.

في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الفصل: اسم مجرور بـ: في وعلامة جره الكسرة الظاهرة⁽³⁾.

(1)-عبده الراجحي: التطبيق النحوي ، ص 97.

(2)- المصدر نفسه، ص 97.

(3)- المصدر نفسه، ص 101.

وشبه الجملة من جار ومجرور في محل رفع خبر للمبتدأ.

فلاحظ أنّ الشاهد هنا هو الخبر "في الفصل" وقد ورد في شكل شبه جملة من جار

ومجرور.

د- تأخير الخبر وتقديمه:

المفروض أنّ الخبر يتأخر عن المبتدأ لأنه الحكم الذي يحكم به على المبتدأ⁽¹⁾، ومع

ذلك فقد يتقدم أو يتأخر، إما جوازاً، وذلك هو الغالب مثل:

قادمٌ زيدٌ⁽²⁾: فالشاهد هنا هو الخبر المقدم "قادمٌ".

وإما وجوباً ومثال ذلك:

قوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»⁽³⁾: والشاهد هنا هو "أحد"، وقد ورد خبراً عن

ضمير شأن⁽⁴⁾، لهذا وجب تأخيره.

ثانياً: باب الجملة الفعلية:

1/الفاعل:

هو أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية، وهو مرفوع حقيقة أو حكماً⁽⁵⁾، وعامل

رفعه لفظي وهو "الفعل" على عكس المبتدأ، ويعرفه العكبري بقوله: «الفاعل عند النحويين

الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدماً عليه سواء وجد منه حقيقة أم لم يوجد»⁽⁶⁾.

وهو على الأغلب يرد كلمة واحدة، تكون إما:

(1)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي ص 106.

(2)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3)-سورة الإخلاص، الآية {1}.

(4)-عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 108.

(5)-د. عبد العزيز بن حميد الجهني: الخلاف النحوي في الفاعل الجملة جمعاً ودراسة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،

السعودية، مجلة الأثر، العدد 28/جوان 2017، ص 204.

(6)- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج¹، ط¹، د.ت، ص 148.

- اسماً صريحاً، ومثال ذلك:

قوله عزّ وجلّ: «لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ»⁽¹⁾.

فالشاهد هنا هو الفاعل "أَصْحَابُ النَّارِ"، وورد في صيغة اسم صريح، ويعرب:

لا: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يستوي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل.

أصحاب: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف.

النار: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

- أو مصدرًا مؤوَّلاً، نحو:

يُسعدني أن تزورني⁽²⁾، وتعرب:

يُسعدني: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والنون للوقاية حرف مبني على

الكسر لا محل له من الإعراب، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

أن: حرف مصدرى ونصب.

تزورني: فعل مضارع منصوب بأنّ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل مستتر

وجوباً تقديره أنت والنون للوقاية، والياء مفعول به.

والمصدر المؤوّل من (أنّ والفعل) في محل رفع فاعل⁽³⁾.

(1)- سورة الحشر، الآية {20}.

(2)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 173.

(3)- المصدر نفسه، ص 173_174.

نلاحظ أنّ الشاهد في هذا المثال هو الفاعل "أنّ تزورني"، وقد ورد في هيئة مصدر مؤوّل.

والفاعل حكمه الرفع كما قلنا، وقد يسبقه "حرف جر زائد" فيكون مرفوعاً بعلامة مقدرة، ومن ذلك:

هيهات لنجاح المهمل، فموضع الشاهد هنا هو الفاعل "نجاح"، ويعرب:

هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح.

اللام: حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

نجاح: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد⁽¹⁾.

2/المفعول به:

من العناصر المكوّنة للجملة الفعلية، وهو ما يقع عليه فعل الفاعل⁽²⁾، وقد تبيّن ابن عصفور العامل في المفعول به بقوله: «المفعول به كلّ فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل... والعامل فيه أبداً الفعل»⁽³⁾، والمفعول به يكون مقروناً في الغالب بفعل متعدّ، فكلما تعدّدت أنواع الفعل، تعدّدت بالضرورة أنواع المفعول به⁽⁴⁾؛ فنبدأ أولاً بـ:

الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد: وقد يكون هذا المفعول اسماً صريحاً، فتقول:

فهمت الدرس، ويعرب:

(1)-ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 175_176.

(2)-المصدر نفسه، ص 188.

(3)-ينظر: ابن عصفور علي مؤمن (ت 669هـ): المقرب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1998، ص 174.

(4)-ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 188.

فهمت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير متحرك، والتاء المتحركة ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

الدرس: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة⁽¹⁾.

أو مصدرًا مؤوَّلًا، نحو:

قوله تعالى: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا»⁽²⁾، ويعرب:

زعم: فعل ماض مبني على الفتح.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

كفروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

أن: حرف مصدري ونصب.

لن: حرف نصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يبعثوا: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف الموت لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

والمصدر المؤوَّل من (أن والفعل) في محل نصب مفعول به.

فالشاهد هنا هو المفعول به "أن لن يبعثوا"، ورد في صيغة مصدر مؤوَّل.

الأفعال التي تتطلب مفعولين:

هناك أفعال لا تكتفي بمفعول واحد، بل تتطلب مفعولين⁽³⁾، وهي أنواع:

(1)- ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 188.

(2)- سورة التغابن، الآية {7}.

(3)- المصدر نفسه، ص 191.

أ- أفعال تدل على معنى الإعطاء، ومن ذلك نذكر:

أعطيت زيدًا كتابًا، وتعرب:

أعطيت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

زيدًا: مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة.

كتابًا: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة⁽¹⁾.

نلاحظ ورود شاهدين في هذا المثال وهما: المفعول به الأول "زيدًا" والمفعول به الثاني "كتابًا"، وأتى كلاهما في هيئة مصدر صريح.

ب- أفعال القلوب:

وذلك لأن معانيها متصلة بالقلب والشك واليقين، وتعرف أيضًا بـ (ظنّ وأخواتها)، وهي تأخذ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر⁽²⁾، ونضرب لها مثالًا بـ:

قوله تعالى: «وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا»⁽³⁾.

نلاحظ في هذا المثال أنّ الشاهد الأول أتى في صيغة ضمير وهو المفعول به "الكاف"، أما الشاهد الثاني فجاء في صيغة مصدر صريح وهو المفعول به الثاني "مثبورًا"، ويعرب:

أظنّك: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول.

يا: أداة نداء مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب.

(1)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي ص 191.

(2)- المصدر نفسه، ص 191_192.

(3)- سورة الإسراء، الآية {102}.

فرعون: منادى مبني على الضم في محل نصب.

مثبورا: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

• الأفعال التي تتطلب ثلاثة مفاعيل:

وأشهرها فعلاّن مزيدان بالهمزة، وهما: "أعلم" و"أرى"، ومن ذلك نذكر:

قوله جلّ وعلا: «إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا»⁽¹⁾.

فالشواهد التي نذكرها في هذا المثال هي: ضمير المتكلم "الياء" وهو المفعول به الأول، والمفعول به الثاني الذي تمثله الجملة الفعلية "أعصر"، والمفعول به الثالث "خمرًا" الذي جاء في صيغة مصدر صريح.

• المفعول به على الاختصاص:

اسم منصوب يعربه النحاة منصوبًا على الاختصاص، ويعدّونه نوعًا من المفعول به، لأن قبله فعلًا محذوفًا وجوبًا تقديره "أخص"، ويأتي بعد ضمير متكلم غالبًا، أو مخاطب أحيانًا، وكون هذا الضمير يتخلّله شيء من الإبهام والغموض، فإن هذا الاسم يوضحه ويبين المقصود منه، ومن ثم يفيد معنى القصد والتخصيص⁽²⁾. ومثال ذلك قولنا:

نحن المسلمين موحّدون، وتعرب:

نحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ.

المسلمين: منصوب على الاختصاص (أو مفعول به منصوب بالياء لفعل محذوف وجوبًا تقديره "أخص" وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا).

والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية.

(1)- سورة يوسف، الآية {36}.

(2)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 207.

موحدون: خبر مرفوع بالواو⁽¹⁾.

إذن فالشاهد هنا هو الاسم المنصوب على الاختصاص "المسلمين".

• المفعول به في التحذير والإغراء:

هو نوع آخر من المفعول به، فعله محذوف جوازاً أو وجوباً، ويعرّف النحويون التحذير بأنه تنبيه المخاطب على أمر مكروه (أو غيره) ليتجنبه، والإغراء بأنه تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه⁽²⁾.

وهذا المفعول به يكون فعله محذوفاً وجوباً إن كان "مكرراً" أو "معطوفاً عليه"، ومن ذلك نذكر:

الإهمال الإهمال فإنه طريق الفشل، ويعرب:

الإهمال: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وفعله محذوف وجوباً تقديره "احذر" وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

الإهمال: توكيد منصوب بالفتحة الظاهرة⁽³⁾.

فموضع الشاهد هنا هو "الإهمال"، جاء مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره "احذر".

• وقد يأتي المفعول به في هذا الأسلوب غير مكرّر وغير معطوف، فيكون فعله محذوفاً جوازاً، نحو:

الجدّ فإنه طريق النجاح، ويعرب:

(1)-عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 207.

(2)-ينظر: المصدر نفسه، ص 211.

(3)- المصدر نفسه، ص 211.

الجدّ: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وفعله محذوف جوازاً تقديره "الزم" وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت⁽¹⁾.

ثالثاً: باب التوابع:

1/النعته:

وهو نوعان حقيقي وسببي:

أ-**النعته الحقيقي:** هو الذي ينعته اسماً سابقاً عليه، ويتبعه في كل شيء: في التعريف والتكثير، في الأفراد والتثنية والجمع وفي الإعراب، ويمثّل الراجحي لذلك بالقول:

نجحت الطالبة المجتهدة⁽²⁾، وتعرب "المجتهدة" نعته مرفوعاً بالضمة الظاهرة.

ب-**النعته السببي:** وهو لا ينعته الاسم السابق عليه وجه الحقيقة (وإن كان يسمى في الاصطلاح النحوي منوعاً أيضاً)، لكنه ينعته اسماً ظاهراً يأتي بعده ويكون مرفوعاً به مشتملاً على ضمير يعود على الاسم السابق، وهذا الأخير هو الذي يسمى السببي، فتقول:

هذا رجلٌ محبوبٌ ابنه، ويعرب:

محبوبٌ: نعت مرفوع بالضمة الظاهرة.

ابنه: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

والنعته السببي يتبع المنعوت أي الاسم السابق في شيئين: الإعراب والتعريف والتكثير، ويتبع الاسم اللاحق في شيء واحد هو التوكيد والتأنيث⁽³⁾.

(1)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 214.

(2)- المصدر نفسه، ص 371.

(3)- المصدر نفسه، ص 373.

النعته الجملة:

سبق أن الخيرية إذا وقعت بعد نكرة محضة أعربت نعتاً، أو بعد نكرة غير محضة جاز إعرابها نعتاً، بشرط أن ترتبط بضمير يعود على المنعوت، ومثل الراجحي لذلك بالقول:

سمعت مغنياً صوته جميل، والجملة الاسمية "صوته جميل" في محل نصب نعت⁽¹⁾.

2/البدل:

هو تابع مقصود بالحكم، أي معنى الكلام يتوجه إليه وحده، ومع ذلك فهو يتبع اسماً سابقاً عليه يسمى المبدل منه⁽²⁾. وهو أنواع:

أ-بدل الكل من الكل: ويسمى أيضاً بدل المطابقة، وهو الذي يساوي المبدل منه في المعنى مساواة تامة⁽³⁾، وفيه يضرب لنا الراجحي مثلاً بقوله تعالى: « اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ »⁽⁴⁾، فكلمة "صراط" الثانية هي البدل، وجاءت مساوية لصراط الأولى.

ب-بدل البعض من الكل: ويكون جزءاً حقيقياً من المبدل منه، ولا بد أن يكون مضافاً إلى ضمير يعود إليه، نحو:

رأيت والديه أمه وأباه، وتعرب "أم" بدل بعض من كل⁽⁵⁾.

ج-بدل الاشتمال: هو كالجزء منه أو يتصل به اتصالاً من نوع ما، ويمثل له عبده الراجحي بالقول:

(1)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 374_375.

(2)- المصدر نفسه، ص 380.

(3)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4)- سورة الفاتحة، الآية {6_7}.

(5)- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 380.

يعجبني الريف استجمام فيه⁽¹⁾.

فحسبه "استجمام" هي بدل الاشتمال في هذا المثال، وهي متصلة بالريف مكانياً.

د- بدل المباينة: ويقسمونه إلى بدل غلط، بدل نسيان وبدل إضراب، وكلها ترجع إلى معنى متقارب وهو ترك المبدل منه وإرادة البديل وحده، نحو:

الإسكندرية القاهرة عاصمة مصر، يقول الراجحي:

القاهرة: بدل غلط مرفوع بالضمة الظاهرة⁽²⁾.

تنبيه: يجوز أن يكون البديل اسماً ظاهراً والمبدل منه ضميراً غائباً، ويمثل له الراجحي بقوله:

الطلاب نجحوا متفوقوهم، وتعرب:

متفوقوهم: بدل بعض من كل مرفوع بالواو، وهم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

وكلمة "متفوقوهم" بدل من الواو في "نجحوا"⁽³⁾.

(1)-عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 381.

(2)-المصدر نفسه، ص 381.

(3)-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الإحصاء:

في العموم ورد الشاهد في الكتابين في الموضوعات المختارة 49 مرة، انفرد مغني اللبيب بـ: 36 شاهداً، وانفرد التطبيق النحوي بـ: 13 شاهداً، ونفصل فيه على النحو التالي:

الرقم	الموضوعات	مغني اللبيب	التطبيق النحوي	المجموع
1	العدد الإجمال	50 شاهداً	35 شاهداً	85 شاهداً
2	الشاهد	36 شاهداً	13 شاهداً	49 شاهداً
3	المثال	14 مثالاً	22 مثالاً	36 مثالاً
4	القرآن الكريم	20 شاهداً	9 شواهد	29 شاهداً
5	الشعر العربي القديم	11 شاهداً	/	11 شاهداً
6	الشعر العربي الحديث	/	/	/
7	الحديث النبوي	شاهد واحد	/	شاهد واحد
8	كلام العرب "الأمثال الحكم الخطب.."	4 شواهد	4 شواهد	4 شواهد
9				
10				
11				

من خلال إجرائنا للإحصاء لاحظنا النقاط الآتية:

- أن الاستحواذ الأكبر كان للقرآن الكريم عند ابن هشام في مغني اللبيب، وللمثال عند عبده الراجحي في التطبيق النحوي.
- في حين لاحظنا انعدام كل من الشعر العربي قديمه وحديثه، والحديث النبوي الشريف عند عبده الراجحي.
- حضرت الشواهد من سور البقرة والكهف بنسبة كبيرة في مغني اللبيب مقارنة مع باقي السور القرآنية.
- على خلاف عبده الراجحي، استند ابن هشام في كلامه إلى الشاهد الشعري، وبخاصة شعر الفرزدق وزهير بن مسعود.
- اشترك المؤلفان في: أن المبتدأ يرد في الغالب مُقدِّمًا في الجملة، كون العامل في رفعه هو الابتداء، إضافة إلى أن العامل في نصب المفعول به هو الفعل بحكم أنه يرد دائمًا منصوبًا.
- واختلفا في الحديث عن الخبر: فابن هشام يرى بالإجماع أنه يأتي في الغالب مؤخرًا، في حين ذهب عبده الراجحي إلى القول بأن الخبر قد يتقدم إما وجوبًا أو جوازًا.
- بالإضافة إلى اختلافهما في البديل؛ فابن هشام يرى أن البديل قد يرد مضمراً تابعًا لمضمر، كما يرد مضمراً تابعًا لظاهر، أما الراجحي فاكتفى بأنواع البديل ولم يفصل في ذلك.

خاتمة

الخاتمة:

وفي نهاية مذكرتنا خلصنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- استطاع الشاهد أن يعيد للدرس النحوي حيويته وللنحو العربي قيمته، فقد أسهم بدوره في تيسير وتبليغ القواعد النحوية، وحصول الملكة اللغوية ورسوخها عند المتعلم.

- الشواهد النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله، ويستوي فيها الشاذ القليل والكثير، وذلك تبعاً لأوجه الخلاف في مسائل النحو وقضاياها بين المدارس المختلفة.

- تعددت مصادر الاستشهاد عند النحاة ونسبة اعتمادها حسب الحاجة التي يقتضيها السباق والمقام.

- لطالما اعتُبر النحو علماً معقداً وصعب التعلم، إلا أن ابن هشام يعدّ من النحاة القدامى الذين انفردوا بأسلوب خاص في كيفية تقديم المادة النحوية، وهو الأمر نفسه الذي تجسد عند النحاة المعاصرين ومن بينهم عبده الراجحي الذي نادى بفكرة تيسير النحو العربي وطريقة عرض مادته النحوية متبوعةً بالحجة والبرهان، وكان الشاهد النحوي خير دليل على ذلك.

- كون عبده الراجحي نحويًا معاصرًا ركز في تحليله للقواعد النحوية على المثال لا ينفي استناده أيضًا إلى الشاهد، فقد استطاع الموازنة بين ما هو تراثي قديم، وبين ما هو جديد معاصر.

– أصبح نجاح تعليمية النحو العربي منوطاً بالدور الذي يؤديه الشاهد، كونه دليلاً وحنة على القاعدة النحوية من جهة، ومساهمًا في تسهيل الصعوبات أمام من يرغب بتعلمها وتوظيفها من جهة ثانية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم برواية ورش عن نافع

1- قائمة المراجع

- 1_ أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج¹، ط¹، د ت.
- 2_ أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط¹، 1433هـ_2012م.
- 3_ أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، تح: أحمد حسين سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط¹، 1418هـ_1997م.
- 4_ أبو الفتح عثمان ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، مج¹، ج¹، ط¹، 1374هـ_1954م.
- 5_ أبو هلال العسكري الحسين عبد الله بن سهل: الصناعتين "الكتابة والشعر"، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط²، 1409هـ_1989م.
- 6_ أبو زكريا يحيى الفراء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ج¹، ط¹، 2017م.
- 7_ ابن السراج: الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج¹، ط³، 1996م.
- 8_ ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج¹، ط⁴، د ت.
- 9_ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وخرج شواهد: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ج¹، ط¹، 1384هـ_1964م.
- 10_ ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائفة الجياني: سبك المنظوم وفك المختوم، تح: عدنان محمد سليمان وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط¹، 1425هـ_2004م.
- 11_ ابن منظور: لسان العرب، مادة (نحا)، دار صادر، بيروت، لبنان، مج¹، ط¹، د ت.

- 12_ ابن منظور: لسان العرب، مادة (شهد)، دار صادر، بيروت، لبنان، مج³، د ط، 1984م.
- 13_ ابن عساكر: تاريخ دمشق الكبير، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط²، 1163م.
- 14_ ابن عصفور علي مؤمن: المقرب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1998م.
- 15_ ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1424هـ_2003م.
- 16_ ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، مطبعة المؤيد، القاهرة، د ط، 1910م.
- 17_ ابراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، دار الدعوة، اسطنبول، ج¹، ط²، 1989م.
- 18_ ابراهيم عبد الله رقيدة: النحو وكتب التفسير، مطبعة الدر الجماهيرية، ط³، 1990م.
- 19_ ابراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، ط¹، 2007م.
- 20_ أحمد بن محمد عبد الغني الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط¹، 1419هـ_1998م.
- 21_ الجوهري: الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج²، ط²، 1979م.
- 22_ الحافظ أبو خير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري): النسر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج¹، د ط، د ت.
- 23_ النحاسي: شرح أبيات سيبويه، تح: زهير غازي زاهد، مطبعة الغرى الحديثة، النجف، العراق، د ط، 1974م.
- 24_ التها نوي: كشف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر، بيروت، لبنان، د ط، 1966م.
- 25_ التواتي بن التواتي: المدارس النحوية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د ت.
- 26_ الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، مج⁴، 1، 2003م.

- 27_ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدميّاص، دار الحديث، القاهرة، ج¹، ط¹، د ط، د ت.
- 28_ جلال الدين السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج¹، ط¹، 1998م.
- 29_ جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، مصطفى خليل الجريسي، القاهرة، ط²، 2001م.
- 30_ مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة (قرأ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط⁸، 1426هـ_2005م.
- 31_ محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط¹، 1422هـ_2001م.
- 32_ محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، د ط، 1988م.
- 33_ محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1988م.
- 34_ محمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط¹، 1419هـ_1999م.
- 35_ محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط²، 1417هـ_1997م.
- 36_ سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، دار الفكر، لبنان، ط¹، 1978م.
- 37_ عبد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مركز الغدير، بيروت، لبنان، ط⁴، 1430هـ_2009م.
- 38_ عبد الحليم بن محمد الهادي قابة: القراءات القرآنية: تاريخها، ثبوتها، حجبها وأحكامها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط¹، 1999م.
- 39_ عبد القادر بن عمر البغدادي: خزنة الأدب ولباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.
- 40_ عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط²، 1998م.
- 41_ شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف للنشر، القاهرة، ج¹، ط⁶، 1989م.

42_ خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت ط1، 1394هـ_1974م.

43_ خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، د ط، 1987م.

2- الرسائل:

1_ عزيز يوسف محمود عبود دلوجي: النحو الكوفي في دراسة العراقيين المعاصرين النصف الثاني من القرن العشرين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: د. حسين كريم المرع، جامعة سانت كلمنتين، العراق، 2011م.

2_ وحيدة محمل: النحو العربي بين الإبداع والاتباع -موازنة بين سيبويه وابن السراج-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، إشراف: هنده كبوسي، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2013_2014م.

3_ سمية فرجاني: الشاهد النحوي في الجزء الأول من كتاب معاني القرآن للفراء - دراسة أصولية-، مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، إشراف: د. أحمد الشايب عرباوي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016_2017م.

4_ عنان رحمة: ابن مضاء وإسهاماته في تيسير النحو العربي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إشراف: طرشي محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016_2017م.

3- المجالات:

1_ يحي عبد الرؤوف جبر: الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، مج2، العدد 6، 1992م.

2_ محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1417هـ_1997م.

3_ عبد العزيز بن حميد الجهني: الخلاف النحوي في الفاعل الجملة جمعاً ودراسة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، مجلة الأثر، العدد 28/ جوان 2017م.

4_ عبد القادر بن ستالة: الشاهد النحوي وأثره في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، جامعة الجزائر، مجلة الأثر، العدد2، 2015م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
أ-ج	مقدمة
	مدخل:
	الدّرس النّحويّ: نشأته، مفهومه، مدارس وأبرز أعلامه
5	أولاً: نشأة النّحو
8	ثانياً: مفهوم النّحو
8	ثالثاً: المدارس النّحوية
8	1- مدرسة البصرة
9	2- مدرسة الكوفة
10	3- مدرسة بغداد
11	4- المدرسة الأندلسية
11	5- المدرسة المصرية
12	رابعاً: أبرز أعلام المدارس النّحوية وأهم كتبهم
12	أ- علماء البصرة
13	ب- علماء الكوفة
14	ج- علماء مدرسة بغداد
15	د- علماء المدرسة الأندلسية
16	هـ- علماء المدرسة المصرية
	الفصل الأول:
	الشّاهد النّحويّ دراسة نظريّة
19	أولاً: نشأة الشّاهد وتطوّره:
19	1- نشأة الشّاهد:
20	2- ضبط مصطلح الشّاهد:

21	ثانياً: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً:
21	أ- لغة:
21	ب- اصطلاحاً:
22	ثالثاً: الفرق بين الاستشهاد والتمثيل والاحتجاج:
23	رابعاً: أنواع الشواهد النحوية:
24	1) القرآن الكريم:
25	تعريف القراءات:
26	1- القراءات المقبولة:
27	2- القراءات الشاذة:
29	2) الحديث النبوي الشريف:
29	1- مذهب المنكرين:
30	2- مذهب المجيزين:
31	3- مذهب المتوسطين:
32	3) كلام العرب:
32	1- الحدّ الزمانيّ:
33	2- الحدّ المكانيّ:
34	خامساً: منزلة الشاهد في النحو العربيّ:
الفصل الثاني:	
الشاهد النحوي دراسة نماذج في كتابي: مغني اللبيب والتطبيق النحوي	
37	أولاً: باب الجملة الاسمية:
37	1/المبتدأ:
38	2/الخبر:
40	ثانياً: باب الجملة الفعلية:
41	1/ الفاعل:

42	2/المفعول به:
44	ثالثاً: باب التّوابع:
44	1/النعته:
45	النعته جملة:
46	2/البدل:
48	أولاً: باب الجملة الاسميّة:
48	1-1- العامل في المبتدأ:
49	أ-المبتدأ لا يكون جملة:
50	ب-تعريف المبتدأ وتنكيره:
50	1-أن يكون المبتدأ كلمة من كلمات العموم
51	2-أن يكون المبتدأ مؤخرًا عن الخبر، على أن يكون الخبر جملة أو شبه جملة
51	ج- حذف المبتدأ
51	أ-الخبر المفرد
52	ب-الخبر جملة
53	ج-الخبر شبه جملة
54	د-تأخير الخبر وتقديمه
54	ثانياً: باب الجملة الفعلية
54	1/الفاعل
59	2/المفعول به
61	ثالثاً: باب التّوابع
61	1/النعته
62	2/البدل
65	خاتمة
68	قائمة المصادر والمراجع
73	فهرس المحتويات

المخلص:

تناولت هذه المذكرة الشاهد النحوي عند كل من ابن هشام الانصاري في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وعبد الراجحي في كتابه التطبيق النحوي أين حاولنا فيها التعريف بالشاهد النحوي وبيان منزلته في النحو العربي، وامتلنا لذلك في شواهد متباينة من كلا المصدرين من القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب (شعره ونثره)، وانتهت بخاتمة جاءت في شكل نتائج أوجزت ما قمنا به في هذا العمل.

الكلمات المفتاحية: الشاهد، مصادره، النحو، تعلية النحو، الإحصاء.

Abstract:

This note dealt with the grammatical witness of both Ibn Hisham Al-Ansari in his book Mughni Al-Labib on the books of the Arabs, and Abdul-Rajhi in his book The Grammar Application, where we tried to define the grammatical witness and indicate its status in Arabic grammar, and we represented that in different evidence from both sources of the Holy Qur'an, Hadith The Noble Prophet, the words of the Arabs (his poetry and prose), and ended with a conclusion that came in the form of results that summarized what we have done in this work. Keywords: the witness, its sources, grammar, grammar instruction, statistics.